الأمم المتحدة A/53/PV.72

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

الجلسة العامة ٧٢
الاثنين، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديدييه أوبيرتي ..... (أوروغواي)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مرا (ميانمار)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ٤١ من جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

مشروع القرار (A/53/L.55)

السيد سوشاريبا (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأعربت عن تأييد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلد المنتسب قبرص، وكذلك آيسلندا والنرويج، البلدان المنتميان إلى الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، العضوان في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

ويود الاتحاد الأوروبي قبل كل شيء أن يشكر الممثل السامي، السيد كارلوس وستندورب، على الجهود الدؤوبة والمساعدة التي كرسها هو وفريقه لإحلال سلام دائم في البوسنة والهرسك. ونود أيضا أن نُعرب عن امتناننا للممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة اليزابيث ريهن، وأعضاء بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وفرقة عمل الشرطة الدولية، وأعضاء قوة تثبيت الاستقرار، والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وجميع المنظمات الدولية وغير الحكومية الأخرى على الخدمات التي قدمتها إلى قضية السلام والمصالحة وإعادة التعمير. ويحي الاتحاد الأوروبي ضحايا الصراع وجميع الذين قضوا أثناء أداء واجبهم في خدمة السلام.

ويذكّر الاتحاد الأوروبي بأنه لا بديل لاتفاق دايتون/باريس، كأساس للتنمية السياسية والاقتصادية في البوسنة والهرسك وكياناتها المتعددة الأعراق. وإن التنفيذ الكامل والعاجل لاتفاق السلام برمته واجب أساسي على جميع من في البوسنة والهرسك وعلى البلدان المجاورة المعنية. وسيواصل الاتحاد الأوروبي تقديم المساعدة والدعم في هذا المسعى من أجل تهيئة الظروف الملائمة لإحلال السلام الدائم والاستقرار في المنطقة. ولكن الاتحاد الأوروبي يذكر بأن هذه المساعدة تبقى مشروطة على نحو صارم بالامتثال لاتفاق السلام والواجبات المترتبة عليه وبالامتثال لمعايير النهج الإقليمي الذي

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

98-86546
9886546

يتبعه الاتحاد الأوروبي، أي احترام المبادئ الديمقراطية وسيادة القانون والإصلاحات المتعلقة باقتصاد السوق.

وقد شهدنا في الآونة الأخيرة عددا من التطورات المشجعة. فعلى الرغم من استمرار حوادث العنف، وخاصة فيما يتعلق بعودة اللاجئين والمشردين، فإن مستوى العنف بين الأعراق قد انخفض بصورة كبيرة جدا واستقر توقف القتال بصورة دائمة. ونفذت نتائج الانتخابات البلدية التي أجريت في عام ١٩٩٧ فيما عدا استثناءات قليلة. ولقد أجريت انتخابات عامة ناجحة في أيلول/سبتمبر من هذا العام تحت إشراف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. واستحدث عَلَم جديد، وجوازات سفر جديدة ولوحات رخص سيارات موحدة جديدة وعملة موحدة جديدة.

وقد ذكرت رئيسة المحكمة الجنائية الدولية المعنية بيوغوسلافيا السابقة، القاضية ماكدونالد، في تقريرها أن الإثني عشر شهرا الماضية اتسمت بتحسن جوهري عن السنوات السابقة، فيما يخص إنفاذ أوامر المحكمة والامتثال للالتزام بمقتضى القانون الدولي. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي أن تقوم به كيانات ودول يوغوسلافيا السابقة، وعلى وجه الخصوص (ريبابليكا صربسكا) وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ويلاحظ الاتحاد أن هناك بعض العلامات الإيجابية من جانب (ريبابليكا صربسكا) على رغبتها في التعاون مع المحكمة، ويتوقع أن تزيد الحكومة الجديدة للكيان جهودها في هذا الخصوص. والاتحاد يؤيد تأييدا تاما المحكمة ويذكر بأنه ما دام جميع أولئك المتهمين غير مُسلَّمين إلى المحكمة، فإنه لن يتم الوفاء بشرط أساسي هام.

وفي هذا السياق، فإن الاتحاد الأوروبي يذكر أيضا البلدان المجاورة بالتزاماتها بمقتضى اتفاق السلام. وهذه الالتزامات يجب الوفاء بها بكاملها، طوعا وفورا. والاتحاد الأوروبي يدين استمرار رفض جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية التعاون مع المحكمة بعدم القبض على المتهمين وتسليمهم إلى المحكمة ويطالب بالامتثال التام لقرار مجلس الأمن ١٢٠٧ (١٩٩٨).

إن عودة اللاجئين والمشردين لا تزال تمثل أولوية. فهناك عدد كبير من اللاجئين والمشردين لم يعودوا بعد إلى ديارهم خوفا من أعمال التخويف والعنف. ويجب اتخاذ التدابير اللازمة لإنهاء تلك الأعمال فورا. وعلاوة على ذلك، يجب أن تقوم جميع الأطراف باتخاذ تدابير إدارية وقانونية تُمكِّن من عودة اللاجئين والمشردين طوعا وفقا للاستراتيجية الإقليمية لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وعلى وجه الخصوص إلى المناطق التي سيكونون فيها أقلية، واندماجهم في مجتمعاتهم الأصلية في ظل ظروف من الأمان والكرامة يجب أن تشتمل على الاحترام الكامل لحقوقهم في ممتلكاتهم. ومع أن حرية التحرك داخل الكيانات وفيما بينها قد تحسنت، لا يزال يتعين القيام بالشيء الكثير لكفالة حرية تحرك الأفراد والبضائع على أراضي البوسنة والهرسك.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد أن الاحترام التام لحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأفراد الذين ينتمون إلى أقليات، شرط مسبق لاستعادة بوسنة وهرسك متعددة الأعراق.

إن المؤسسات الديمقراطية العاملة على مستوى الدولة والكيان والمستوى المحلي ذات أهمية قصوى لتعزيز السلم في البوسنة والهرسك. وإجراء انتخابات حرة ونزيهة مجرد خطوة أولى في بناء مجتمع ديمقراطي. وتنفيذ نتائج الانتخابات وتعزيز المؤسسات المركزية يعتمدان على التعاون المستدام بين الجميع، سواء كانوا بوسنيين، أو كرواتيين أو صربيين. ولذلك فإن الاتحاد الأوروبي يتوقع من جميع الأطراف المعنية أن تعمل معا في هذا الجهد. ويتوقع أيضا وقف جميع الهياكل الموازية للمؤسسات المشتركة.

وبغية خلق ثقة مواطني البوسنة والهرسك اللازمة في حكومتهم ومؤسساتهم، يجب أن يسود حكم القانون في كل جانب من جوانب الحياة في البلد كله. وإصلاح النظام القضائي وإعادة هيكلة الشرطة المدنية في البوسنة والهرسك، اللذين تقدم لهما الأمم المتحدة مساعدة هامة أهداف حاسمة في إرساء حكم القانون.

لقد شهد إصلاح القطاع الإعلامي بعض التقدم في الأشهر الأخيرة. إن وسائط الإعلام الحرة المستقلة تُمثل حجر الزاوية في أي مجتمع ديمقراطي. فهي توفر تبادلا حرا للآراء وحوارا سياسيا يُمكِّن المواطنين من اتخاذ قراراتهم السياسية والمشاركة في إدارة بلدهم. وإقامة مجتمع مدني يتخطى الانقسامات العرقية ويُسهم في المصالحة والتفاهم بين المواطنين من بين الأولويات على الطريق نحو بوسنة وهرسك ديمقراطية تعددية حقيقية.

إن إحدى المشاكل الرئيسية التي تواجهها البوسنة والهرسك هي مشكلة الانتعاش الاقتصادي البطيء والتحول البطيء نحو نظام السوق الحرة. وهذا ينطوي على استثمار أجنبي منخفض واعتماد كبير على المساعدة الاقتصادية والمالية الدولية. إن المساعدة الدولية بلغت ذروتها الآن ومن المحتمل تماما أن تنخفض في السنوات القادمة. ولذلك يتعين على البوسنة والهرسك زيادة جهودها فيما يخص اتخاذ نهج شامل للإصلاح الاقتصادي من أجل تهيئة الظروف المسبقة لاقتصاد ذاتي الاستدامة. وأي برنامج للإصلاح الاقتصادي ينبغي أن يتضمن إطارا لتنمية القطاع الخاص، بما في ذلك الخصخصة وتحسين ظروف الاستثمار الأجنبي، وإعادة هيكلة القطاع المصرفي وأسواق رأس المال، وإصلاح النظام المالي، والحماية الاجتماعية المناسبة. وخلق فرص العمل والانتعاش الاقتصادي على المستوى المحلي هامان أيضا للعودة المستدامة للاجئين والمشردين.

والاتحاد الأوروبي يتطلع إلى مؤتمر مجلس تنفيذ السلام المقبل في مدريد، الذي سيقوم، مكملا نتائج اجتماعي بون وسنترا، بمهمة وضع الخطوط الرئيسية لبرنامج عمل للمرحلة التالية لمرحلة الدعم، بما في ذلك وضع مؤشرات وجدول زمني واضحين للمسألة ذات الأولوية العليا المتمثلة في عودة اللاجئين والمشردين إلى مناطق الأقليات. والاتحاد الأوروبي يؤيد تأييدا تاما الممثل السامي في القيام بواجباته الصعبة. إن عمله، وكذلك مساعدة المجتمع الدولي في مجموعه، لا غنى عنهما في المستقبل القريب. إلا أن هدفنا النهائي هو بوسنة وهرسك قادرة في آخر الأمر على أن تحكم نفسها عن طريق إدارة محايدة. ولا نزال ملتزمين ببوسنة وهرسك ذات سيادة موحدة ومستقلة.

وهناك علامة واضحة على هذا الالتزام هي اعتماد بيان الاتحاد الأوروبي المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨ بشأن مكان البوسنة والهرسك في أوروبا وإنشاء فريق المهام الاستشاري المشترك بين الاتحاد الأوروبي والبوسنة والهرسك الذي يرمي إلى مساعدة البلد على تحديد بعض العقبات التقنية التي تقف أمام إقامة علاقات أوثق مع الاتحاد الأوروبي والتغلب عليها. وكخطوة أولى، أصدر فريق المهام الاستشاري في اجتماعه الأخير توصيات لتحسين الظروف القانونية والاقتصادية من أجل تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البوسنة والهرسك.

والاتحاد الأوروبي، باعتباره المانح الأكبر للبوسنة والهرسك، والمؤيد للجهود الرامية إلى تحقيق السلام الدائم والمصالحة والاستقرار، أسهم بحوالي بليون وحدة من وحدات نقد الاتحاد الأوروبي للتعمير والمساعدة التقنية وببليون وحدة نقد أخرى للمعونة الإنسانية. وسنواصل دعمنا للتعمير، وإدماج اللاجئين والمصالحة في المستقبل. إلا أن مستقبل البوسنة والهرسك يعتمد في نهاية الأمر على قبول رجال السياسة فيها لمسؤوليتهم من أجل بلدهم وإقامة تعاون سياسي واقتصادي نشط وفعال بين الدولة المركزية والكيانين. ولا بد للحكم الصالح ومبادئ شفافية والانصاف أن تُصبح ممارسة معتادة في جميع أنحاء البوسنة والهرسك. وعندئذ فقط نكون قد حققنا الأهداف النبيلة الواردة في اتفاق السلام.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البوسنة والهرسك ليعرض مشروع القرار A/53/L.55.

السيد شاكر بيه (البوسنة والهرسك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعتذر لكم جميعا لتأخري بعض الوقت. إننا نعمل مع بلدان عديدة سعيا إلى التوصل إلى توافق آراء بشأن مشروع القرار المعروض علينا. وأعتقد أنكم ربما تتفهمون أن من مصلحتنا أن نتوصل، إذا أمكننا ذلك في الحقيقة، إلى توافق آراء، وفي خلال الدقائق القليلة المقبلة - أو خلال ساعة أوساعتين - من الإجراءات، نأمل في أن نزف إليكم أنباء طيبة.

ومعروض على الجمعية العامة للاعتماد مشروع القرار A/53/L.55 المعنون "الحالة في البوسنة والهرسك". ومشروع القرار هذا قدمته مجموعة متنوعة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تتضمن الأردن، وإندونيسيا، وباكستان، والبوسنة والهرسك، وتركيا، والجمهورية التشيكية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وسلوفينيا، وكرواتيا، والكويت، وليختنشتاين، وماليزيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، والنمسا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية. ونأمل أن تنضم دول أخرى إلى هذا القائمة.

ويلتزم مقدمو مشروع القرار بتأييد عملية السلام في البوسنة والهرسك وفي المنطقة كلها. ويؤيد مشروع القرار بصفة خاصة سيادة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها، ويركز على نحو خاص على الأمور الآتية

باعتبارها أمورا لا غنى عنها لتحقيق السلم والتطبيع والاستقرار والمصالحة.

أولا، لئن كانت سنة ١٩٩٨ قد سميت سنة العودة، فإن العودة الحقيقية للاجئين لم تتحقق خاصة في الأماكن التي يشكل فيها اللاجئون والمشردون أقلية إثنية أو في المناطق التي أخرجوا منها في عملية التطهير العرقي. وفي هذا الصدد تشدد الفقرة ١٠ من المنطوق على أن المساعدة الموفرة من جانب المجتمع الدولي فيما يتعلق بالبلديات والمحليات والكيانات ما زالت مشروطة تماما بالامتثال للمبادئ والجهود العملية لعودة اللاجئين والأشخاص المشردين. ويتمشى هذا مع ما يسمى بمشروع المدن المفتوحة الذي أنشيء لتعزيز التركيز على إعادة بناء برامج الإنعاش الاقتصادي في المحليات التي تظهر التزاما حقيقيا بالعودة وبدون عودة اللاجئين والأشخاص المشردين إلى ديارهم ستكون عملية السلم بأكملها مجرد سراب سيتلاشى بالتدريج.

ثانيا: من المهم لتحقيق العودة ولعملية المصالحة أيضا، ولتحقيق العدالة وترسيخ السلم، أن يدعم عمل المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة وأن يتم الامتثال الكامل لأوامرها. وينبغي لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تلتزم بعمل المحكمة، وبصفة خاصة باعتماد التشريعات المكملة وتوفير الموارد المادية. ومع ذلك فإن التحدي الأكبر الذي تواجهه المحكمة يأتي حتى الآن من عدم تعاون بعض الدول والأطراف. إن الالتزام هنا ضروري وليس اختياريا. وهنا، نتابع التقييم والطلبات وحتى المصطلحات الفنية الواردة في التقرير الذي قدمته رئيسة المحكمة القاضي مكدونالد إلى الجمعية العامة. وعلى الرغم من التقدم المحرز فإن تقرير المحكمة يؤكد أن عدم التعاون لا يزال مستمرا من بعض الدول والأطراف كما كان الحال في الماضي بينما يظهر آخرون التزاما كبيرا. ومرة أخرى، يؤكد مشروع القرار على المشروطية وعلى ما يعنيه الفصل السابع بما في ذلك سلطة قوة تثبيت الاستقرار واحتمال فرض جزاءات جديدة لفرض الامتثال بالقوة.

ثالثا: إن عمل قوات الأمم المتحدة، بالإضافة إلى قوة تثبيت الاستقرار، أمر حاسم. فقوة تثبيت الاستقرار تعمل على نحو متزايد في المساعدة في الجوانب المدنية لتنفيذ اتفاقات السلام، كما أن وكالات الأمم المتحدة المفوضة تلعب دورا كبيرا وحاسما. وينبغي أن نواصل دعم عمل فرقة عمل الشرطة الدولية وعملية الإصلاح القضائي وخاصة حيثما تقاوم السلطات المحلية التعددية أو لا تعكس الالتزام بها.

رابعا: كان التقدم كبيرا في بعض الميادين، بما في ذلك توحيد لوحات التراخيص وإعادة التعمير الاقتصادي. ومع ذلك ينبغي للجميع وخاصة للبوسنيين أن يسلموا بالحاجة إلى المزيد من الإصلاح لاغتنام كل الفرص المتاحة للسلم، ولإعطاء دفعة لعملية العودة. وببساطة، فإن جميع قوانين الملكية التمييزية وجهود الخصخصة التي وضعت بهدف التطهير العرقي أو لتعزيز النتائج المترتبة عليه يجب عكسها، وهي بالتأكيد لن تعتبر شرعية.

خامسا: لقد هب كثيرون لمساعدة البوسنة، ونود أن نشكر الذين أيدوا البوسنة بالأمس سياسيا وعسكريا وفي النواحي الإنسانية من خلال الحق الفردي والجماعي في الدفاع عن النفس، وللتغلب على العدوان والإبادة الجماعية. إننا لن ننسى جهودهم وصداقتهم. ونركز اليوم على جهود التعمير وتعزيز السلام. ونود هنا أن نشكر المساهمين من الوكالات التابعة للأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والمانحين والبرامج الثنائية مثل وكالة التنمية الدولية في الولايات المتحدة. وقد أدخل بُعد هيكلي جديد لعلاقة من أكثر علاقات التعاون الواعدة بين البوسنة والهرسك والاتحاد الأوروبي. وهذا يعطي لجميع مواطنينا رؤية موحدة للسلام والتنمية ولمكانتنا في أسرة دول الاتحاد الأوروبي.

سادسا: هناك أيضا ترتيبات أخرى واعدة ثنائية ومتعددة الأطراف ابتداء من إزالة الألغام إلى المجال التجاري. والعلاقة الخاصة وترتيبات حقوق النقل فيما بين جمهورية كرواتيا من ناحية والبوسنة والهرسك واتحاد البوسنة والهرسك من ناحية أخرى تؤسس سابقة إيجابية. وينبغي أن نستمر في الإعراب عن أسفنا لفشل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (الصرب والجبل الأسود) في إقامة علاقات دبلوماسية مع البوسنة والهرسك بدون أية شروط مسبقة ولعدم تخليها عن الترتيبات الأخرى التي لا تتفق مع سيادة البوسنة والهرسك.

سابعا: يجب أن تنطلق العملية التي طال أمدها لحسم حقوق خلافة يوغوسلافيا القديمة، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية، كما قيل مرارا، على أساس الحقوق المتساوية لجميع الدول الخلف وليس على أساس هيمنة واحدة منها. وهنا نسأل هذا السؤال الصريح: لماذا لم

تطالب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، أي يوغوسلافيا الجديدة، بالانضمام إلى هذه الهيئة أو إلى غيرها من الهيئات الدولية ذات الصلة. أعتقد أننا في البوسنة على استعداد لدعم مساعيهم في هذا الصدد.

ثامنا: ينبغي مواصلة تعزيز الأهمية الغالبة لتحقيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحقوق الوطنية وحقوق الأقليات في المنطقة وكذلك داخل البوسنة والهرسك. وهذا يتمشى مع الجهود المحلية، بما في ذلك جهود المصالحة. وأود أن أشير هنا إلى الزيارة الخاصة للمجلس المشترك بين الديانات، الذي يمثل الزعماء الدينيين للمجموعات الدينية الرئيسية الأربع في البوسنة، الذي أتيحت لهم الفرصة للحضور هنا إلى الأمم المتحدة حيث استقبلهم الأمين العام وعدد من أعضاء الجمعية العامة.

تاسعا: مشروع القرار المقدم في هذا العام يتضمن نصا جديدا، بناء على طلب فات موعده، بشأن إقفال ملف عملية سقوط المنطقة الآمنة التي حددتها الأمم المتحدة في سربرنيتشا والمأساة الإنسانية التي ترتبت عليه. لقد طلب من الأمين العام أن يقدم تقريرا شاملا بشأن هذه الأحداث. إن عملية المصالحة، والتطبيع داخل البوسنة والهرسك، ومساعي الأمم المتحدة من أجل إحساسها بالمساءلة لن تكون فعالة إلا إذا تمت هذه الممارسة الضرورية.

أما الفقرة ١٨ من المنطوق فهي لا تسعى إلى ملاحقة المجرمين، فقد ترك هذا الأمر للمحكمة، ولا تسعى إلى تحدي مجلس الأمن أو إلى الدعوة إلى موقف المواجهة. ونعتقد أن الأمين العام يمكنه أن يقدم المعلومات والتحاليل والاستنتاجات بإحساس بالمساءلة التي تستفيد من التقارير الجزئية التي قدمت خلال الإطار الزمني المعين ولكنها تتجاوزها. إن هذا لن يكون انكفاء إلى الوراء، ولكن إعادة تقييم، وجهدا جديدا يقوم على أساس الحقائق ويصل إلى نتائج، مستفيدا من نظرة ثاقبة إلى الوراء.

لقد تعاملنا فعلا مع الأمانة العامة بشأن بلورة فهم إيجابي لهذا الطلب. ويسعدنا أن يواصل جميع المشاركين في تقديم مشروع القرار وجميع مؤيديه الانخراط في تقييم بناء مع الأمانة العامة بشأن موضوع هذا الحكم. إن سربرنيتشا مسؤولية جنائية يتحملها المقترفون. وسربرنيتشا هي كابوس الأمهات والأخوات والبنات اللاتي فقدن عددا كبيرا من الضحايا الذكور. وسربرنيتشا هي عارنا الجماعي. وبالمساءلة، ربما أمكننا أيضا أن نجعل سربرنيتشا درسا من الدروس التي نخرج منها جميعا بفهم أكبر وبإحساس بالخلاص من الخطيئة.

وما زالنا نعرب عن أملنا الواقعي في فرصة السلام، وعن ثقتنا بجهود مكتب الممثل السامي، وقوة تثبيت الاستقرار، والعديد من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها الكثيرون ممن يلتزمون بمستقبل البوسنة والهرسك. كما نتطلع إلى مؤتمر تنفيذ السلام المزمع عقده في مدريد في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، ونؤمن بأن مشروع القرار هذا سيسهم في أعمال المؤتمر. وأشكرهم في البوسنة، وأشكر جميع الحاضرين هنا على دعمهم، وأشكرهم اليوم بالذات على تأييدهم لمشروع القرار المعروض على الجمعية العامة.

السيد سليم (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ترى بنغلاديش أن المداولات الجارية بشأن البند ٤١ من جدول الأعمال "الحالة في البوسنة والهرسك"، فرصة للإعراب مرة أخرى عن دعمنا للكفاح من أجل الحفاظ على سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية بصفتها دولة مدنية متعددة الأعراق والثقافات. وبنغلاديش بوصفها بلدا محبا للسلام، تلتزم التزاما قويا بتشجيع وتعزيز السلام في البوسنة والهرسك. وإنني على ثقة بأن مداولاتنا اليوم ستعيننا على تقييم التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ اتفاق السلام، وبالتالي فإننا نشجع ونناشد الأطراف المعنية أن تحترم التزام المجتمع الدولي بالسلام والتقدم في المنطقة.

مما يؤسفنا أن خطى تنفيذ اتفاق دايتون للسلام كانت بطيئة. ومن دواعي قلق بنغلاديش الخاص أنه على الرغم من الجهود المتكررة التي يبذلها المجتمع الدولي والحكومة البوسنية، لا يزال اللاجئون والمشردون يواجهون تحرشات وإعاقات لدى عودتهم إلى ديارهم ومحال إقامتهم. ونتيجة لذلك تباطأت عودتهم إلى ديارهم، وكانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد حددت هدفا يتمثل في عودة ٠٠٠ ٥٠ لاجئ من الأقليات في النصف الأول من عام ١٩٩٨. إلا أن الرقم الفعلي لم يتعد ٠٠٠ ١٥؛ لأن انتهاكات حقوق الإنسان لا تزال تروع الأقليات وتبعدها عن ديارها. وحوادث العنف وتدمير الممتلكات الموجهة ضد السكان المنتمين إلى الأقليات تزايدت أثناء السنة الماضية. وعلينا ألا نغفل عن حقيقة

أنه لا يمكن التوصل إلى حل سياسي طويل الأجل لمشكلة البوسنة والهرسك ما لم تعالج مسألة عودة السكان المشردين والأقليات. وفي هذا الصدد، نعتقد أن استعادة الثقة المتبادلة فيما بين الأطراف المعنية مسألة حيوية. ونحثها جميعا على الانخراط في تفاعل بناء، حتى يتسنى تحقيق نتائج ملموسة.

وبينما نناقش الحالة في البوسنة والهرسك، يجب ألا يغيب عن بالنا تطور آخر يحدث في المنطقة. فالتطورات في هذه المنطقة، وبخاصة الحالة في كوسوفو، تؤثر تأثيرا مباشرا على عملية تنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك. ونحن ندرك أن حوالي ١٠ ٠٠٠ شخص من كوسوفو لجأوا إلى البوسنة والهرسك. وهؤلاء الأشخاص يتقاسمون موارد البلد الهزيلة، مما يزيد من محنة شعب البوسنة الذي يعاني أصلا.

وتعلق بنغلاديش أهمية خاصة على دور المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في إقامة العدل في المنطقة. ومع ذلك، فمن دواعي خيبة أملنا أن نرى أن مجرمي الحرب ما زالوا طلقاء بما يتنافى مع اتفاق السلام. إن المحكمة تمثل مبدأ سيادة القانون وترفع لواءه. ولكنها لا يمكن أن تؤدي وظائفها دون تعاون الدول معها وامتثالها لها.

ومن المشجع أن بعض الأطراف تتعاون مع المحكمة في إطار أحكام اتفاق دايتون. ومع ذلك يؤسفنا أن نلاحظ أن أطرافا أخرى ما زالت تهزأ بدعوة المحكمة ومجلس الأمن، وتتقاعس عن تنفيذ أوامر القبض على من صدرت ضدهم عرائض اتهام، وعن وضع أولئك الأشخاص تحت ولاية المحكمة. بل إن سلوكها المتعنت وصل إلى حد أنها لم تتردد في رفض استقبال فريق من محققي المحكمة.

ومن دواعي قلقنا العميق أن المجتمع الدولي لم يفعل شيئا يذكر تصديا لهذه المشكلة، على الرغم من الانتهاكات المتواصلة للقانون الإنساني الدولي وقرارات المحكمة. وهذا في نهاية المطاف يشجع الطرف المذنب على أن يتجاهل عمدا التزاماته الدولية. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الأطراف المعنية أن تحترم التزاماتها الدولية، ولا سيما الالتزامات المترتبة على اتفاق دايتون، وأن تتعاون مع المحكمة في القبض على المجرمين الذين وجهت إليهم اتهامات.

لقد ظلت بنغلاديش صامدة في دعمها الكفاح العادل الذي خاضه البوسنيون في وجه أخبث عدوان على شعبهم وأرضهم، وعلى كرامتهم في المقام الأول. وزودناهم بكل دعم عسكري كان بوسعنا أن نقدمه في إطار آلية الأمم المحدة لحفظ السلام. وأعلنت بنغلاديش مرارا وتكرارا سياستها بأن تظل ثابتة على التزامها بكل خطوة في سبيل تعزيز قدرة حكومة البوسنة والهرسك على بناء هيكل موحد للدولة، والعمل على أساس الأمل في إقامة نظام حكم ديمقراطي ومتعدد الأعراق. وبينما نؤكد من جديد التزامنا بأن نسهم بطريقتنا المتواضعة في إعمار البوسنة والهرسك، نناشد الآخرين أن يكثفوا من التدابير الجماعية في دعم عملية التعمير والإصلاح.

وكلنا ثقة بأن الجمعية العامة يمكنها أن تسهم بفعالية في مؤازرة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية واستمرارها القانوني وسيادتها. ونثق أيضا بأن دعمنا الجماعي لتنفيذ أحكام اتفاق دايتون للسلام، وخاصة لضمان عودة الأقليات والمشردين، وامتثال الأطراف المعنية لقرارات المحكمة، سيسهم في حل المشكلة. وهناك حاجة إلى أن يعلن المجتمع الدولي التزامه بعبارات قوية. ومشروع القرار المعروض علينا يمثل الحد الأدنى لما يجب أن ينجزه المجتمع الدولي في هذا الصدد. إن بنغلاديش أحد مقدمي مشروع القرار هذا؛ ويحدونا الأمل في أن يعتمد بأوسع تأييد ممكن.

السيد رستم (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن المجتمع الدولي قد التزم، للأجل الطويل، بتحقيق السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك. وتشعر الحكومة الماليزية بارتياح إذ تلاحظ إحراز تقدم كبير بالفعل، بعد ثلاث سنوات تقريبا من توقيع الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك لعام ١٩٩٥. إن الجهود الكبيرة المبذولة في سبيل إقامة مجتمع موحد، ومتعدد الأعراق، ومتعدد الثقافات، ومتعدد الأديان في البوسنة والهرسك، داخل حدودها المعترف بها دوليا، قد ترسخت بالفعل. وتم تشكيل عدد من المؤسسات المشتركة الأساسية وبدأ عملها، وإن كان ذلك مع وجود قيود هيكلية وسياسية بدرجات معينة.

وبالرغم من هذه الإنجازات، ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لحل المشاكل الحاسمة الباقية وضمان استمرار السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك. إن عودة اللاجئين والمشردين، والتصالح بين المجموعات العرقية المختلفة، وحماية الأقليات والانتعاش الاقتصادي

من أهم المشاكل المعلقة التي يلزم تناولها بصورة عاجلة وشاملة من أجل تيسير إقامة دولة لها مقومات البقاء في البوسنة والهرسك. ولذلك، يرى وفدي أن استمرار إشراك المجتمع الدولي بصورة نشطة يظل أساسيا. وفي هذا الصدد، يشيد وفدي بالدور الهام الذي قام به المجتمع الدولي، لا سيما دور الممثل السامي ومكتبه، والحكومات المعنية، وقوة تثبيت الاستقرار، وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وفرقة عمل الشرطة الدولية، ومختلف وكالات الأمم المتحدة الأخرى التي ساعدت مساهماتها بدرجة كبيرة على تيسير التنفيذ الكامل لاتفاق السلام.

وفي الوقت نفسه، نأمل أن تواصل جميع الأطراف في البوسنة والهرسك الإقرار بأن المسؤولية الرئيسية عن تحقيق السلام والمصالحة الوطنية تقع على عاتق الزعماء البوسنيين وشعب البوسنة نفسه. فليس هناك بديل لأن يبقى هؤلاء ملتزمين تماما باتفاق السلام. وعليهم أن يستمروا في العمل الدؤوب في سبيل إقامة بلد متكامل ومستقل وسلمي في البوسنة والهرسك، على أساس الاحترام المتبادل بين الجميع، بصرف النظر عن الأصل العرقي أو الديانة أو الثقافة.

ونحيي أهل البوسنة والمجتمع الدولي على نجاح إجراء الانتخابات الوطنية، في البوسنة والهرسك، في الفترة الأخيرة. ويعد إجراء الانتخابات بشكل حر ونزيه بمثابة إشادة قوية بالمجتمع الدولي، الذي يبقى ملتزما بتعزيز السلام والمصالحة في البوسنة والهرسك. ولأهل البوسنة نفسهم، الذين لديهم رغبة شديدة في تجاوز خلافاتهم والعمل في سبيل إقامة بلد موحد ومستقل ومتعدد الأعراق ومتعدد الثقافات ومتعدد الديانات في البوسنة. ونأمل أن يبقى الزعماء المنتخبون عند التزامهم بتعزيز الأسس السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلد.

وتولي ماليزيا أهمية خاصة لعمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونحن نشعر بقلق بالغ لأنه بالرغم من الجهود المبذولة من المجتمع الدولي، ما زال أهم المتهمين بجرائم الحرب طليقين. ونأمل أن تبذل جهود أكثر جدية، لا سيما فيما يتعلق بحمل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على أن تسلم، دون إبطاء، المجرمين الذين لجأوا إلى أراضيها.

إن العودة الآمنة للاجئين والمشردين شرط أساسي آخر للسلام الدائم في البوسنة والهرسك. ويسعدنا أن نلاحظ إحراز بعض التقدم في الجهود الرامية إلى تعجيل العملية، لا سيما من جانب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وستدعم ماليزيا جميع التدابير اللازمة لضمان اكتمال العملية الطوعية والمنظمة لعودة اللاجئين إلى جميع أنحاء البلد، في وقت مبكر.

وتفخر ماليزيا بمشاركتها في جهود إعادة بناء السلام في البوسنة والهرسك. وسنواصل المشاركة بنشاط وإصرار في كفالة التنفيذ الكامل لاتفاق السلام. وقد نجحت ماليزيا في تنظيم منتدى في كوالالمبور في الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٨، من أجل المساهمة في جهود المصالحة الوطنية في البوسنة والهرسك. وكان الهدف من المنتدى تعريف المشاركين من البوسنة والهرسك بالتجارب القيمة لبلدان أخرى في مجال المصالحة الوطنية. وحضر ١٥ مشتركا من البوسنة، ووجدوا أن المنتدى مفيد جدا في تقديم أفكار عن تهيئة مناخ من الثقة والتسامح بين البوسنيين. وكان منتدى كوالالمبور الأول في سلسلة من المنتديات نأمل في عقدها، بالتعاون مع منظمات أخرى، حكومية وغير حكومية، بشأن هذا الموضوع. وتود ماليزيا أن تعرب عن تقديرها للمساهمات المقدمة من بلدان أخرى، لا سيما كندا، التي وفرت التمويل اللازم الذي ساعد على ضمان نجاح هذا المنتدى.

لقد ساهمت ماليزيا في جهود التعمير في البوسنة والهرسك. ولكن، مع الأسف، اضطررنا إلى تخفيض مساهمتنا بسبب الأزمة المالية والمشاكل المالية التي تواجهها ماليزيا في الوقت الراهن. ومع ذلك، ستواصل ماليزيا العمل الوثيق مع الجهات الأخرى لاستمرار توفير مزيد من المساعدة، في حدود إمكانياتنا، للبوسنة والهرسك.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مر عام آخر، ولا يزال بند "الحالة في البوسنة والهرسك" من جدول الأعمال يناقش مرة أخرى، في جلسة عامة للجمعية العامة. ونمعن النظر، مرة ثانية، في أوجه النجاح والفشل في البوسنة والهرسك خلال هذا العام. وفي كل عام، يتناقص عدد المتكلمين المدرجين في القائمة. ويقل عدد الحاضرين. ويبدو أن الاهتمام بهذه الأحداث يتلاشى تدريجيا، وأتساءل عما اذا كانت هذه علامة طيبة أو سيئة. فهل يشير هذا إلى أن الحالة تتحسن أو إلى أن المجتمع الدولي لم يعد مهتما بها؟ وفي عشية مؤتمر آخر لتنفيذ السلام، يعقد في مدريد هذه المرة، يجب أن نسأل أنفسنا عما اذا كنا نسير على

الطريق السليم لمساعدة البوسنة والهرسك على أن تصبح دولة مكتفية ذاتيا.

وبالرغم من وجود بعض الاتجاهات الإيجابية في عملية العودة وإعادة تشكيل الشرطة والمؤسسات المشتركة الأخرى، هناك مجالات عديدة من الحياة الاجتماعية والاقتصادية تعاني من الركود. والفرص الاقتصادية الجديدة قليلة، وتظل المعونة الإنسانية محور المساعدة الأجنبية، ونسبة صناعات ما قبل الحرب النشطة تقل عن ٣٠ في المائة، بينما تحتاج عملية الخصخصة إلى دفعة قوية. وهناك قلق بالغ إزاء احتمال أن يصبح الحساب السنوي للبوسنة والهرسك، الذي يشمل ١,٥ بليون دولار للمعونة الإنسانية وتكاليف قوات قوامها ٠٠٠ ٣٠ جندي وعدد كبير من الموظفين الدوليين، عبئا يتعذر على المانحين والبلدان المساهمة بقوات احتماله، في حالة عدم إحراز تقدم في مجال تحقيق التنمية المستدامة. ونظرا لأن عدم إحراز تقدم قد يؤدي إلى تناقص الاهتمام الدولي بمواصلة توفير المساعدة للبوسنة والهرسك في نهاية المطاف، فإن عدم معالجة هذه المشاكل يمكن أن تترتب عليه آثار وخيمة في البوسنة والهرسك، مستقبلا.

وكرواتيا، بوصفها موقعا مشاركا على اتفاق دايتون للسلام وضامنا له، وإحدى الدولتين المجاورتين للبوسنة والهرسك، والأخرى هي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، تواصل متابعة تطور الأحداث عن كثب. إن التمسك بعلاقات وثيقة مع البوسنة والهرسك من الأمور ذات الأهمية الحيوية بالنسبة لكرواتيا. والترابط بين كرواتيا والبوسنة والهرسك يشمل الصلات في المجال الجغرافي - الاستراتيجي، ومجال الاتصالات والاقتصاد والثقافة، وصلات أخرى عديدة بين البلدين. ونظرا لأن تعزيز التبادل في الاتجاهين يعود بالفائدة على البلدين، فإن كرواتيا مهتمة جدا بتعزيز الرخاء والتنمية المستدامة في البوسنة والهرسك. ومراعاة لذلك، وقعت كرواتيا منذ اسبوع اتفاقين بعيدي الأثر مع البوسنة والهرسك واحد بشأن إقامة علاقات خاصة مع اتحاد البوسنة والهرسك والآخر بشأن المرور العابر من بلوتشي ونيوم وإليهما.

إن أهمية اتفاق العلاقات الخاصة بين جمهورية كرواتيا واتحاد البوسنة والهرسك تتمثل في أنه ينشئ الاطار القانوني للتعاون بين المؤسسات التنفيذية والتشريعية وغيرها من المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في كرواتيا والاتحاد على مستوى الكيانات، تمشيا مع دستوري كرواتيا والبوسنة والهرسك. ويوفر الاتفاق نطاقا واسعا للتعاون، في الميادين الاقتصادية والعلمية والاجتماعية، إلى تنمية الحكم الذاتي المحلي والمسائل المتعلقة بحقوق الملكية والشرطة والدفاع، حيث من المقرر زيادة تطوير كل ذلك في المرفقات المتعلقة بكل موضوع منها في الاتفاق. وكرواتيا على اقتناع بأن الاتفاق سيحقق الكثير، ليس فقط في ضمان عون يتسم بالشفافية من كرواتيا للاتحاد وللكرواتيين في اتحاد البوسنة والهرسك، ولكن أيضا في تحقيق الفائدة للرفاه العام للبوسنة والهرسك وجميع شعوبها.

إن اتفاق العبور الحر عبر أراضي كرواتيا، من ميناء بلوتشي وإليه، وعبر أراضي البوسنة والهرسك في نيوم، يعطي البوسنة والهرسك منفذا حرا بدون عوائق إلى البحر في بلوتشي فضلا عن أنه يكفل عبورا حرا بدون عوائق لكرواتيا خلال أراضي البوسنة والهرسك قرب مدينة نيوم البوسنية. وستنشئ كرواتيا أيضا منطقة للتجارة الحرة والأجنبية سيتاح استخدامها للبوسنة والهرسك في المستقبل القريب. إن تنفيذ وتنظيم هذه الاتفاقات سيكون من مسؤولية المجلس الكرواتي - البوسني للتعاون المشترك بين الدولتين الذي أنشئ حديثا، والذي ستعهد إليه أيضا مهمة إصدار توصيات لمؤسسات كرواتيا والاتحاد على حد سواء.

لقد أكدت كرواتيا على الدوام دعمها لاتفاق دايتون للسلام وأركانه الأساسية الثلاثة، وهي أن البوسنة والهرسك دولة واحدة معترف بها دوليا، ولا مركزية، وتكفل المساواة بين الشعوب الثلاثة المؤسسة لها واحترام وحماية حقوق الإنسان لجميع مواطنيها. وترى كرواتيا أنه، بدون إعمال جميع هذه المبادئ وتعزيزها، لن يتسنى للبوسنة والهرسك أن تكون قابلة للبقاء ولن يتسنى لعملية السلام في البوسنة أن تظل تكتسب زخما. إن إلغاء اتفاق دايتون نصا أو روحا أمر لا يمكن قبوله، ولن يؤدي إلا إلى إضعاف العملية السلمية بأسرها.

ورغم حدوث بعض التطورات الإيجابية عبر الشهور الأخيرة، نرى أن محنة الكرواتيين في البوسنة والهرسك لم تنل حتى الآن ما تستحقه من اهتمام. إن كرواتيا تؤيد آراء المجتمع الدولي القائلة بأن عودة مجموعات الأقليات إلى كل من كياني البوسنة أمر حاسم الأهمية في عملية المصالحة وإعادة البناء بعد الحرب. وللأسف، يحدث ذلك

ببطء، ولا يحدث أبدا في العديد من الحالات. وقد أوضح المجتمع الدولي مرارا - حيث ورد ذلك أخيرا على لسان كل من الممثل السامي ونائبه في البوسنة - أن مفتاح إعادة إدماج البوسنة والهرسك لتصبح دولة متعددة القوميات يكمن في عودة الكرواتيين إلى وسط البوسنة وبوسافينا. وبينما تؤيد حكومتي هذا الرأي بدون شك، فإن الدعم الملموس من المجتمع الدولي لكرواتيي البوسنة لا يزال غير كاف.

إن كرواتيي البوسنة، بوصفهم أقل الشعوب المؤسسة عددا في البوسنة والهرسك، ينظرون من جانبهم إلى اتفاق دايتون والمؤسسات المشتركة التي أنشأها بوصفهما وسيلة لضمان مكانهم في البوسنة والهرسك. إن القلق ينتاب كرواتيا إزاء مشاعر الاغتراب المتزايدة وسط كرواتيي البوسنة وهي تؤيد الموقف الذي يقول بأن الهيئة التشريعية البوسنية يجب أن تحمي المساواة بين الشعوب المؤسسة الثلاثة، وفقا لدستورها. وينبغي لهذه الحماية أن تجد الإعراب عنها في قانون الانتخابات والدعم من المؤسسات الثقافية الوطنية.

وأود أن أكرر الإعراب عن دعم كرواتيا لجهود المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة التي ترمي إلى محاكمة جميع الأشخاص المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وتكرر كرواتيا الإعراب عن رأيها بأن التعاون مع المحكمة يجب أن يكون غير مشروط، وفي هذا الصدد تؤيد قرار مجلس الأمن الذي صدر مؤخرا والذي يطالب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بتنفيذ أوامر الاعتقال وتسليم الأشخاص الذين اتهمتهم المحكمة. ورغم أن كيان جمهورية صربسكا قد أظهر العلامات الأولى على تعاونه، فإن مرتكبي جرائم الحرب الرئيسيين، وهما تحديدا كارادزتش وملادتش، لا يزالان مطلقي السراح. وجمهورية صربسكا تؤوي أيضا ميلان مارتتش، أحد كبار مرتكبي جرائم الحرب في كرواتيا. وأود أن أشير مرة أخرى إلى أن الكروات والمسلمين، رغم أنهم كانوا أول من استهدفتهم جرائم الحرب، لا يزالون يشكلون غالبية المحتجزين لدى المحكمة. علاوة على ذلك، ورغم توافر الدليل والمناشدات المتكررة من حكومتي، لم توجه المحكمة بعد أي اتهام للأشخاص المسؤولين عن ارتكاب جرائم استهدفت كرواتيي البوسنة. وما لم يتخذ إجراء فعال فيما يتصل بالأحداث التي ذكرتها، لن تتسنى إقامة العدالة على نحو موضوعي ولن يتسنى إيراد سرد تاريخي صادق للأحداث.

وفي الختام، أود أن أذكر الجمعية العامة بأنه رغم تحسن العلاقات بين الدول التي نشأت من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة، فإن مشكلة الخلافة التي لم تحل لا تزال تقوض احتمالات التطبيع الكامل والدائم للعلاقات في جنوب شرق أوروبا. ورغم النتائج الواضحة التي خلص إليها الاتحاد الأوروبي ومؤتمر الأمم المتحدة الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، فضلا عما جاء في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، لا تزال جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ترفض قبول الحقيقة المعترف بها عموما، وهي أنه عقب تفكك يوغوسلافيا السابقة، لا يمكن لأية دولة منفردة أن تعتبر استمرارا لها أو خلفها الوحيد. وترى كرواتيا أن ثمة ضرورة لبذل جهود إضافية، بما في ذلك الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، بغية إدخال جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في توافق الآراء الذي توصلت إليه الدول الخلف الأخرى.

السيد إردوس (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن هنغاريا تشارك في تأييد البيان الذي أدلى به في وقت سابق سفير النمسا باسم الاتحاد الأوروبي.

ونحن سعداء من النتائج الإيجابية والباهرة أحيانا التي تحققت في البوسنة والهرسك في إطار عملية السلام. وفي الوقت نفسه، ترى هنغاريا أن إنجازات تلك العملية ليست كافية بعد لأن نعتبر أن هذه العملية الدولية واسعة النطاق قد اختتمت. بل إنه لا يزال يتعين تحقيق أهداف هامة، بما في ذلك في مجال عودة اللاجئين والمشردين. وبعد بضعة أيام سيعقد مجلس تنفيذ السلام اجتماعه السنوي ويضع أولويات على المدى القصير والمدى الطويل للأنشطة الدولية في البوسنة والهرسك. إن عودة اللاجئين والقبض على المجرمين الطلقاء والتعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة فضلا عن الحالة الاقتصادية في البوسنة والهرسك كلها مسائل لا شك في أنها ستظل تحظى باهتمام خاص.

إن المساعدة الدولية المتعددة الأوجه المقدمة إلى البوسنة والهرسك تظل أمرا لا غنى عنه. وبالنظر إلى الأحداث المأساوية التي وقعت في ذلك البلد، فإن أنواع الانتكاسات والصعوبات الكثيرة التي تنشأ في عملية إعادة البناء الوطنية يجب ألا ندعها تثبط من عزيمتنا. ونعتقد أنه من الضروري السعي بلا كلل لإيجاد الطرائق والمبادرات التي من شأنها أن تجعل هذا التعاون الدولي الذي لم يسبق له مثيل فعالا أكثر. واستسلامنا للمشاكل لن

يفيد سوى أعداء المصالحة الذين لا يزالون موجودين بيننا والذين لم يتخلوا عن مخططاتهم السابقة والذين يستمدون قوتهم من ردود الأفعال والغرائز التي تتسم بالقومية العدوانية أو يعتمدون على المصالح الأنانية.

وبعد، فمن الضروري الآن زيادة التركيز على إنشاء اقتصاد يتمكن في المستقبل القريب من الاستمرار بدون هذه المساعدات الأجنبية، ويتمكن من كفالة التنمية المستدامة في البلد.

إن المصالحة والتعايش الديمقراطي ليسا معطيات مسلما بها. والمهم للغاية في هذا الصدد هو تعاون البوسنة والهرسك، كيانيهما الاثنين، والمجتمعات الإثنية المحلية الثلاث فيما بينها ومع مجتمع الأمم. ولا يمكن أن يكون إسهام المجتمع الدولي مفيدا وأن يضطلع بدوره الصحيح إلا بهذه الطريقة. وتظل احدى الدعائم الأساسية للمصالحة إلقاء القبض على مجرمي الحرب ومحاكمتهم. وفي هذا السياق، من المستحيل تجاهل جوانب الفشل الخطيرة فيما يتعلق بالتعاون مع محكمة يوغوسلافيا السابقة. وهذه المسألة كانت جوهر المناقشة التي جرت قبل أيام قليلة في هذه القاعة بالذات، ومشروع القرار المقدم في إطار هذا البند من جدول الأعمال يشير إليها بقوة، ويشير بصراحة إلى المسؤولين عن جوانب الفشل هذه.

ووراء القرارات والمقررات والوثائق الأخرى التي نقرها في الأمم المتحدة، ووراء النصوص التي نضعها بازلين غاية الجهد، ثمة حقائق لعالمنا المعاصر تكون أحيانا بالغة الألم والقسوة. وفيما يتعلق بسربرنيتسا، وهو موضوع مذكور في مشروع القرار المعروض علينا، اسمحوا لي أن أذكّر بزيارة قمت بها إلى تلك المدينة بصفتي عضوا في وفد من مجلس الأمن في نهاية نيسان/أبريل تقريبا من عام١٩٩٣.

وسربرنيتسا، التي تضاعف عدد سكانها عدة مرات عن عددها السابق نتيجة أمواج متعاقبة من اللاجئين، كانت فعلا في ذلك الوقت مطوقة وتحت الحصار. وتوجه الوفد إلى هناك بعد أيام قليلة من اتخاذ مجلس الأمن القرار ٨١٩ (١٩٩٣) الذي أعلن سربرنيتسا، مثلما تذكر الجمعية العامة، منطقة آمنة - بغية إظهار التضامن مع المدينة ولإبراز مدى اهتمام المجتمع الدولي بها عقب وقوع أحداث تتعلق بسربرنيتسا. ولقد دخلنا المدينة في مركبات مصفحة لنقل الجنود مطلية باللون الأبيض، وهو اللون الذي تعتمده قوة الأمم المتحدة للحماية. وإذ كنا لابسين صدرات مضادة للرصاص وخوذا زرقاء، شاهدنا زميلي وأنا مئات الأشخاص ومشاعر الفرح بادية على وجوههم يشكلون صفوفا على امتداد الطريق ويصفقون لرؤية موكب دولي، وهو بنظرهم رمز للحماية والتحرير.

وإذ كنت أشاهد كل ذلك من إحدى المركبات، تذكّرت لقطات إخبارية شاهدتها في دور السينما عن وصول دبابات الحلفاء وجنودهم عام ١٩٤٤-١٩٤٥ إلى مدن وقرى حُررت من الاحتلال النازي، وعن الترحيب الحماسي من مجموعات المحتشدين. وأذكر أنه فجأة انتابني شعور مؤلم إزاء إننا لم نكن محررين وأنه ليس لدينا الوسائل لتبديد المخاوف وإنهاء المعاناة لشعب يتعرض للتهديد من جميع الجهات، ويُحرم من جميع ظروف الحياة الطبيعية.

وكان باستطاعي طبعا أن أفهم في ذلك الوقت الأهمية السياسية والنفسانية لوجود الأمم المتحدة في سربرنيتسا، ولكن مع عدم علمي حينئذ لما سيعقب ذلك، ترددت في تكوين رأي عن المستقبل الذي ينتظر أولئك الناس، عن المستقبل الذي ينتظر تلك المدينة الصغيرة الساحرة التي يحتضنها الجبل في ذلك اليوم من فصل الربيع، عندما كان كل شيء يشع سلاما وطمأنينة وميلادا جديدا للطبيعة. كان هذا في شهر نيسان/أبريل ١٩٩٣. والتناقض بين الجمال الطبيعي الذي يتحلى به المكان والدبابات والمدافع والخوذ التي لا تمت بصلة إلى تلك البيئة المثالية كان مدعاة للذهول والصدمة، وكان من الصعب تصديقه.

واليوم، أعلم كيف انتهت القصة. نعلم نهاية القصة التي كانت أيضا نهاية لأرواح آلاف من الناس الذين شاهدناهم، نحن مبعوثو الأمم المتحدة، والذين تكلمنا معهم والذين رحبوا بنا - واحسرتاه خطأ - بصفتنا محررين. وتاريخ المناطق الآمنة التي أنشأتها الأمم المتحدة وما حدث للبوسنة ومدنها المحاصرة يحملنا على أن نعلق أهمية خاصة على حكم مشروع القرار المتعلق بتقديم تقرير كامل عن الأحداث في سربرنيتسا، وعلى الجهود من أجل إلقاء الضوء على ما حدث في تلك المدينة البوسنية، وطبعا على استخلاص الاستنتاجات الضرورية.

وتشارك هنغاريا في تقديم مشروع القرار A/53/L.55، ويحدونا الأمل في أن تعتمده الجمعية العامة بدون تصويت. وهنغاريا، بصفتها دولة مجاورة، تهتم اهتماما حيويا برؤية عودة الاستقرار إلى البوسنة والهرسك، وكفالة تنميتها الاقتصادية والتغلب على نظريات وممارسات التعصب التي سببت هذا الدمار المادي والنفساني، والاستعاضة عنها بالتعايش والتعاون الودي فيما بين جميع سكان ذلك البلد، في إطار ديمقراطي وبوجود مؤسسات تعمل على أساس المشاركة، وبمساواة تامة في الحقوق المتعلقة بالأصول الأثنية أو الدينية أو اللغوية.

السيد افندي (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد مرت ثلاث سنوات منذ أن وقّعت الأطراف المعنية على الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك. ويسرنا أن نلاحظ أنه تم خلال هذه الفترة المحافظة على وقف إطلاق النار واستعاد شعب البوسنة والهرسك حدا معينا من حياته الطبيعية. ويشجعنا التقدم الذي أحرز في تنفيذ بعض أحكام اتفاق السلام، ولذا فإننا نتطلع إلى التنفيذ الكامل للنتائج التي تحققت في الانتخابات العامة التي عقدت في أنحاء البلاد في ١٢ و ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وكذلك تشجعت إندونيسيا بالنتائج التي تم التوصل إليها في الاجتماع الوزاري للمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام المعقود في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨، وتتطلع إلى تنفيذ تلك النتائج تنفيذا كاملا.

بيد أننا لا نزال نشعر بالقلق الشديد شأننا شأن بقية المجتمع الدولي، إزاء وتيرة تنفيذ الاتفاق وما يكتنف ذلك من تقلبات، وبخاصة الأحكام الرئيسية التي لم تنفذ أبدا تنفيذا كاملا. ومن أبرزها تلك المتعلقة بإلقاء القبض على مجرمي الحرب المتهمين ومحاكمتهم، وتهيئة الظروف المؤاتية للعودة الطوعية للاجئين والمشردين إلى ديارهم، فضلا عن الأحكام الأساسية بالنسبة لحرية التنقل.

وما من شك في أن إقامة سلام دائم في البوسنة والهرسك يعتمد على الأداء الفعال لهياكل الدولة المشتركة، وإصلاح الشرطة المدنية واستمرار بذل الجهود لتعزيز النظام القضائي والمساعي الرامية إلى تعزيز المصالحة والاحترام المتبادل فيما بين فئات المجتمع المتعدد الأعراق في الدولة. وهذه العوامل ذات أهمية حاسمة في دعم الإنعاش الاقتصادي وإعادة التعمير مما يؤدي إلى التعضيد الناجح لعملية السلام.

ولذا فإن من الضروري في رأينا أن يؤكد المجتمع الدولي من جديد على دعمه الكامل لحكومة وشعب البوسنة والهرسك، وبخاصة في كفاحهما من أجل إقامة دولة عادلة ومستقرة في سلام وطيد، تُصان فيها على الوجه الأكمل سيادة بلدهم وسلامته الإقليمية. ويتعين على الدول الأعضاء، من خلال الجمعية العامة، أن تؤكد مجددا التزامها بإقامة هذا السلام في البوسنة والهرسك، بل في الواقع في منطقة البلقان برمتها.

وتأكيدا من إندونيسيا على تضامنها مع شعب البوسنة والهرسك، فقد انضمت إلى المشاركين في تقديم مشروع القرار A/53/L.55، وتأمل بأن يعتمد بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل البوسنة والهرسك بخصوص مشروع القرار A/53/L.55.

السيد شاكر بيه (البوسنة والهرسك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعتقد أن بياني ينبغي أن يبسط الأمور إلى درجة كبيرة، وأعتقد أننا نقف على عتبة التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار A/53/L.55، وأود أن أُعلن عن تنقيحات ثلاثة في نص مشروع القرار.

أولا، حذف الفقرة الحادية عشرة من الديباجة وإدراج النص التالي في نهاية الفقرة التالية:

"وإذ ترحب بالجهود التي يبذلها الممثل السامي وقائد قوة تثبيت الاستقرار، الرامية إلى تنفيذ أحكام اتفاق السلام".

ثانيا، في الفقرة ١٨ من المنطوق، ينبغي وضع عبارة "بما في ذلك إجراء تقييم" بين فاصلتين، بعد عبارة "تقريرا شاملا".

وأخيرا، وفي الفقرة ١٨ أيضا، ينبغي إدراج عبارة "التي أعقبها إنشاء مناطق آمنة أخرى" بين فاصلتين، بعد عبارة "إنشاء منطقة آمنة في سربرنيتسا يوم ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٣".

وآمل أن تسهل هذه التنقيحات عملنا.

السيد يلتشنكو (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بعد مرور ثلاث سنوات على التوقيع على اتفاق دايتون،

فإن من الواضح أن ذلك الاتفاق يستحق الجهد الذي بذل من أجله. إنه لجميل أن نرى البوسنة والهرسك تتعافى ببطء وإن بصورة مطردة من آثار فترة طويلة من الحرب المدمرة. فمنذ اتفاق دايتون استعادت شعوب ذلك البلد المتعدد الأعراق فرصة حقيقية لتحقيق المصالحة في نهاية المطاف وإنشاء مجتمع مدني جديد على أساس المبادئ الديمقراطية. ومن اللافت جدا للنظر أن الحالة في البوسنة في الوقت الحاضر تنتقل تدريجيا إلى خانة المشاكل التي تتطلب أساسا بذل جهود أكبر لبناء السلام بعد انتهاء النزاع، بدلا من إنفاذ السلام.

وفي الوقت نفسه، فإن تفاؤلنا بشأن التطورات في البوسنة ينطوي على شيء من الحذر. فبالرغم من التقدم الكبير في مجال تنفيذ الأطراف لاتفاق دايتون، لا يزال يتعين إزالة بعض العقبات أمام إقامة سلام وطيد في البلاد. ومن المحزن، وإن يكن صحيحا، أن الضغط الدولي على الأطراف لا يزال أحد العوامل الرئيسية الحاسمة في النهوض بعملية السلام. وفي هذا الصدد، ينبغي التأكيد على أن الشعب والسلطات المحلية في البوسنة والهرسك يتحملان المسؤولية الأساسية عن مستقبل بلادهم. ولذا، نرى أنه لا يوجد لديهم أي خيار سوى التمسك على نحو أكبر باتفاق دايتون والامتناع عن اتخاذ أية تدابير من شأنها أن تعرض للخطر الإنجازات التي تحققت.

وقد شهدنا خلال السنة الماضية عددا من التطورات الهامة في إطار عملية التوحيد في البوسنة، أذكر منها على سبيل المثال، استخدام علم جديد، وجوازات سفر جديدة، ولوحات ترخيص موحدة، والعملة الموحدة، وافتتاح مطار توزلا الدولي. وينبغي أن نذكر من بين الأحداث الكبرى التي أسهمت في العملية على الصعيد الدولي انعقاد المؤتمر الدولي الرابع للمانحين، في أيار/مايو الماضي في بروكسل، واعتماد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للقرارات ١١٦٨ (١٩٩٨) و ١١٧٤ (١٩٩٨) و ١١٨٤ (١٩٩٨).

وتشكل الانتخابات العامة التي أجريت في البوسنة والهرسك في عام ١٩٩٨، وأشرفت عليها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، خطوة هامة في تطوير الحياة السياسية في البلد. ونلاحظ مع الارتياح أنها أجريت في امتثال كامل للمعايير الديمقراطية الدولية وفي جو خال من العنف والترهيب.

وقد رأت أوكرانيا في جميع هذه التطورات في البوسنة والهرسك تقدما إيجابيا، إذ أنها تنسجم مع إسهامها في العملية. وهي بوصفها عضوا في مجلس تنفيذ السلام، رحبت باعتماد إعلان لوكمسبرغ الذي صدر عن الاجتماع الوزاري للمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام في حزيران/يونيه الماضي وأيدت أحكامه بالكامل.

وكما هو مسلم به على نطاق واسع، فقد ساعد استمرار الوجود العسكري للقوة الدولية في البوسنة والهرسك، بقدر كبير، على كفالة الوفاء بالعديد من المهام العسكرية المطلوبة في المرفق ١ - ألف من اتفاق دايتون. ولكن من المسلم به أيضا بوجه عام أن تأثير القوة الدولية لتثبيت الاستقرار يظل عنصرا أساسيا في كفالة المزيد من التقدم في تنفيذ الجوانب المدنية من اتفاق دايتون. وإذ تأخذ أوكرانيا ذلك في الاعتبار، وبوصفها إحدى البلدان المساهمة بقوات في عملية قوة تثبيت الاستقرار بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي، فقد رحبت بقرار الحلف أن يبقي القوة في المنطقة إلى ما بعد حزيران/يونيه ١٩٩٨، ورحبت أيضا بمصادقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من خلال قراره ١١٧٤ (١٩٩٨) على تمديد ولاية قوة تثبيت الاستقرار لفترة ١٢ شهرا أخرى.

وتثني أوكرانيا على الجهود المشتركة التي اضطلعت بها جميع الجهات الفاعلة الدولية المعنية لكي تجعل عملية السلام في البوسنة والهرسك مسألة لا رجعة عنها. ونلاحظ مع الارتياح زيادة تنسيق هذه الجهود مع جهود بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. ونرى أنه ينبغي أن يزداد تعزيز هذا الاتجاه.

وإذ تأخذ أوكرانيا في الاعتبار أن إحراز المزيد من التقدم في إقامة سلام مستدام في البوسنة في هذه المرحلة يعتمد إلى حد كبير على تنفيذ الجوانب المدنية من اتفاق دايتون، فإنها ترى أن تستمر بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وهيئات أسرة الأمم المتحدة في الاضطلاع بدور متزايد الأهمية.

وهذا يخص في المقام الأول أنشطة فرقة عمل الشرطة الدولية. ومما تجدر ملاحظته أنه مع تطور عملية السلام، تطورت أيضا بصفة جوهرية ولاية فرقة عمل الشرطة الدولية، من ولاية تقتصر على المراقبة والتأكد من أن الشرطة المحلية تتصرف على نحو ملتزم بضوابط المهنة، إلى ولاية تتصل بإعادة هيكلة وتدريب وتوجيه الشرطة المحلية. ولذلك فإن أوكرانيا، بوصفها من

المساهمين الأوائل والحاليين في فرقة عمل الشرطة الدولية، أيدت قرار مجلس الأمن ١١٦٨ (١٩٩٨)، الذي أذن بزيادة ملاك الفرقة وكذلك بمشاركتها الفعالة في تدريب موظفي قوة إنفاذ القانون المحليين في البوسنة والهرسك.

وبقرار مجلس الأمن ١١٨٤ (١٩٩٨) الذي أذن لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك بمراقبة وتقييم نظام المحاكم في البوسنة والهرسك كجزء من برنامج شامل للإصلاح القانوني في البلد، بالإضافة إلى ولايتها السابقة فيما يتعلق بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من جانب الشرطة المحلية، أصبحت أنشطة بعثة الأمم المتحدة أكثر أهمية من أي وقت مضى. ونحن نرى أن المهمتين الأخريين لبعثة الأمم المتحدة اللتين تكملان ولايتها المتعلقة بإصلاح الشرطة لهما أهمية فائقة، لأن حماية حقوق الإنسان والمحاكم العادلة هي المؤشرات الحقيقية للديمقراطية في مجتمع يتميز بالتعدد العرقي لسكانه.

وعلى صعيد تدابير بناء الدولة المدعومة من قبل المجتمع الدولي، يرى وفدنا أيضا أن مشروع إنشاء حرس مشترك للحدود في البوسنة بغرض ضمان سيادة البلد وسلامة أراضيه، سيكون مسألة مبشرة حقا.

إن أنشطة منظومة الأمم المتحدة في تقديم المساعدة إلى البوسنة والهرسك فيما يتصل بعودة اللاجئين والمشردين، والإعمار الاقتصادي، وإزالة الألغام واحترام حقوق الإنسان أخذت تثمر النتائج المطلوبة، وهي تستحق التقدير من المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، لاحظنا على وجه الخصوص جهود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تيسير عودة الأقليات في إطار مشروع "المدن المفتوحة". ولاحظنا أيضا حقيقة أخرى إيجابية تمثلت في أن أنشطة إزالة الألغام التي كانت تجري تحت إشراف الأمم المتحدة قد تسلمتها الحكومة البوسنية منذ حزيران/يونيه الماضي، وتم إنشاء برنامج العمل الوطني لإزالة الألغام الذي يمول عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ومن الواضح أن التوحيد الكامل للبوسنة والهرسك يمكن أن يتحقق بإعادة الإعمار الإقتصادي للبلد بكامله. وترحب أوكرانيا بالبرامج الاقتصادية المتنوعة التي تمول وتنفذ في البوسنة من قبل المجتمع الدولي ومجتمع المانحين بوجه عام، وتقف مستعدة للمشاركة فيها.

وتنوي أوكرانيا أيضا توسيع تعاونها الاقتصادي مع البوسنة والهرسك على الصعيد الثنائي. ولكن للأسف، لم يساعد غياب السلام عن البوسنة لفترة طويلة على هذا التعاون. كما زاد تعويق ذلك التعاون كثيرا بفعل الآثار السلبية لنظام الجزاءات، الذي تسبب في معاناة لأوكرانيا ولجميع البلدان الأخرى في منطقة الدانوب. وبالنظر إلى الحالة الراهنة في المنطقة، فضلا عن المصلحة المشتركة لأوكرانيا والبوسنة في تعزيز التعاون الاقتصادي الثنائي، فقد أعيد تأكيد العزم الوطيد على تحقيق تلك التطلعات في آخر اجتماع بين رئيسي حكومتي دولتينا أثناء اجتماع قمة مبادرة أوروبا الوسطى المعقود في زغرب قبل عشرة أيام.

وقد وفر مؤتمر تنفيذ السلام، المعقود في بون في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، أساسا جيدا لأطراف اتفاق دايتون لكي تمضي إلى الأمام في عملية السلام، وأسفر عن نتائج إيجابية. ويحدونا أمل كبير في أن يوفر الاجتماع الوزاري المقبل لمجلس تنفيذ السلام، الذي سيعقد في مدريد في الفترة من ١٥ إلى ١٦ كانون الأول/ديسمبر من هذه السنة، والذي ستشارك فيه أوكرانيا أيضا، المزيد من الزخم في مساعدة البوسنة والهرسك على المضي في بناء مجتمع موحد، وديمقراطي، ينعم بالسلام والرخاء. ولنواصل اعتبار هذا الأمر مسؤوليتنا المشتركة. ويعتقد وفدي أن اعتماد مشروع القرار المعروض علينا اليوم بتوافق الآراء سيكون مفيدا للغاية في تحقيق هذا الهدف.

الأمير زيد بن رعد (الأردن): اسمحوا لي بداية أن أعبر لكم عن امتنان وفد بلادي لجهودكم الناجحة في توجيه عمل الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة.

لقد نعمت البوسنة والهرسك خلال السنوات الماضية بغياب سفك الدماء. ونتيجة لذلك، حدثت تطورات إيجابية تتمثل في إيجاد علم جديد، ولوائح ترخيص موحدة للسيارات، وعملة موحدة، بالإضافة إلى الاعتراف المتبادل بين جميع الدول التي خلفت جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية السابقة، والنجاح في إجراء الانتخابات البلدية والعامة في العامين ١٩٩٧ و ١٩٩٨. لقد أحاط مقدمو مشروع القرار المقدم أمام الجمعية العامة علما بذلك، ورحبوا بالجهود المبذولة من الدول والأطراف

المعنية والأطراف الدولية الأخرى، التي لعبت دورا في تحقيق الانتقال الصعب من حالة الحرب إلى حالة السلم.

ومع ذلك، وللأسف، فقد كان تحولا من حرب مريرة إلى سلام مرير. فقد ثبت أن مهمة إنشاء مؤسسات موحدة فيدرالية في البوسنة والهرسك لا زالت صعبة للغاية، حيث أن هنالك الكثيرين ممن لا يعترفون بشرعية أي من المؤسسات أو أي من المبادرات التي تؤكد على وحدة البوسنة والهرسك.

علاوة على ذلك، فإن اتفاقية دايتون لن تؤدي إلى سلام حقيقي إلا إذا تم تنفيذ جوهرها، وبالتحديد الملحق السابع بكامله، وعودة اللاجئين والمشردين من مناطق الأقليات إلى مناطقهم الأصلية. إننا نشاطر الآخرين في حث جميع الأطراف المعنية على تنفيذ الملحق السابع بالكامل وبحسن نية. وفي هذا السياق، نؤيد إضافة الفقرة ٢٢ إلى منطوق مشروع القرار.

ومن أجل تسهيل عودة اللاجئين والمشردين إلى مناطقهم الأصلية، فإننا نضم صوتنا إلى من ناشدوا جميع الأطراف التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وفقا لقرارات مجلس الأمن ٨٢٧ (١٩٩٣) و ١٠٢٢ (١٩٩٥) و ١٢٠٧ (١٩٩٨). لقد اطلع وفد بلادي بعناية على التقرير السنوي الخامس لمحكمة يوغوسلافيا السابقة، ويود أن يعبر عن قلقه العميق إزاء الرفض المستمر من قبل أحد الأطراف الرئيسية في المنطقة للتعاون مع المحكمة. إن المتهمين بجرائم الحرب يجب عليهم المثول أمام المحكمة في لاهاي من أجل الإجابة على التهم الموجهة ضدهم. إن جرائمهم المروعة لا يمكن أن تنسى أو تغتفر تحت أي ظرف كان من قبل المجتمع الدولي.

وفي هذا السياق، فقد قام جيش صرب البوسنة في شهر تموز/يوليه من عام ١٩٩٥، بفصل حوالي ٨٠٠٠ رجل بوسني من إقليم سريبرينيتسا عن عائلاتهم، ومن ثم اختفوا. وهنالك اشتباه كبير حاليا في أنهم قد قتلوا على أيدي محتجزيهم. إن وفد بلادي يأسف وبشدة لكون الأمم المتحدة لم تقم بأي إجراء لتقصي الحقائق حول كيفية تلاشي المناطق الأمنية السلمية في سريبرينيتسا وزيبا، خاصة أنه ليس هنالك أي تقرير شامل صادر عن الأمم المتحدة بذلك لدحض الادعاءات والتقارير المزعجة التي تناولتها وسائل الإعلام حول أداء الأمم المتحدة، مما قد يساعدنا على تقييم مدى صحتها. ولهذا، فإننا نؤيد إدراج الفقرة ١٨ في منطوق مشروع القرار لهذا العام.

ومنذ بدايات الحرب، قامت المملكة الأردنية الهاشمية باستضافة اللاجئين من البوسنة والهرسك. كما أننا أرسلنا قوات حفظ السلام بداية مع قوات الأمم المتحدة للحماية، وحاليا مع قوة تثبيت الاستقرار وقوة الشرطة الدولية. إن الأردن ملتزم، وبشكل كامل، ببوسنة مستقلة وموحدة ومتعددة الطوائف.

السيد إسلام (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): منذ حوالي ثلاث سنوات، أبرم اتفاق دايتون للسلام لإنهاء أشد النزاعات قسوة في عصرنا. وقد أبدى شعب البوسنة والهرسك شجاعة وتصميما هائلين في السعي إلى تسوية سلمية للنزاع بالتخلي عن طريق العنف والدمار والحرب. إنه يستحق الثناء لاختياره طريق المصالحة والوئام والتفاهم. لقد واجه رحلة مليئة بالعقبات بالنظر إلى آثار الجروح العميقة التي تركت في عقول طائفة مضطهدة.

ومنذ التوقيع على اتفاقات دايتون للسلام، اتخذت خطوات كبيرة نحو بعث وحدة وسلامة أراضي دولة البوسنة والهرسك. لكن لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به حتى يكفل التنفيذ الكامل غير المنحاز لاتفاقات السلام. وهي مهمة شاقة، بالنظر إلى مدى التمزق الذي أحدثته أربع سنوات من الحرب بين الأشقاء في نسيج مجتمعهم.

إن التنفيذ المخلص لاتفاقات دايتون مهم بالنسبة لأي سلام دائم في البوسنة والهرسك باعتبارها دولة موحدة ذات سيادة ومستقلة. ونحن نلاحظ مع التقدير الوفاء الصريح بالالتزامات من جانب حكومة البوسنة والهرسك. وللأسف، فإن الكيان الصربي أبدى عدم التزام، الأمر الذي يعيق بشكل خطير الجهود الدولية.

وإننا نشعر بقلق بشكل خاص لعدم إحراز تقدم في عدد من المجالات، بما في ذلك عودة اللاجئين والمشردين وأيضا حرية التحرك عبر خطوط حدود الكيانات. ولا يزال اللاجئون والمشردون يواجهون العقبات التي تحبطهم عن العودة إلى ديارهم. وإعادة تأهيل اللاجئين حيوية لضمان الإنعاش الكامل لدولة البوسنة والهرسك داخل حدودها المعترف بها دوليا. ويجب على جميع الأطراف، وعلى الأخص الكيان الصربي، أن تهيئ الظروف اللازمة لتسهيل عودتهم في ظروف من الأمن والكرامة.

إن التعاون في القبض على مرتكبي الإبادة الجماعية في البوسنة والهرسك غير مرض. فالالتزام الرسمي الذي قطع في دايتون لضمان اتخاذ الإجراءات الجنائية ضد مجرمي الحرب لا يفي به الكيان الصربي أو جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وهذا الالتزام يجب الامتثال له. ومن المؤسف أن معظم المتهمين لا يزالون مطلقي السراح على أراضي جمهورية صربسكا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية اللتين ما زالتا تتجاهلان التزاماتهما بمقتضى القانون الدولي، وعلى الأخص برفضهما القبض على المجرمين المتهمين وتسليمهم. وهذا انتهاك صارخ للقانون الدولي يجب ألا يسمح به.

إننا نشجب كون جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تحتمي خلف قوانين وطنية لتبرير فشلها في الوفاء بالالتزامات الملزمة بمقتضى القانون الدولي. والمجتمع الدولي يجب أن يكفل التنفيذ الكامل الآني لجميع جوانب الترتيبات التي وافقت عليها الأطراف. وقرار مجلس الأمن ١٢٠٧ (١٩٩٨) المؤرخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، أدان عدم قيام سلطات بلغراد بتسليم المجرمين المتهمين، وطالبها باتخاذ التدابير الضرورية بمقتضى قانونها الوطني لضمان الامتثال لأحكام النظام الأساسي للمحكمة. ويجب على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن تستجيب لمطالب المجتمع الدولي.

إن المنطقة الآمنة التي أعلنتها الأمم المتحدة سريبرينيتسا شهدت عددا من أسوأ المذابح التي ارتكبها الصرب من نيسان/ابريل ١٩٩٣ إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ورغم مشاعر القلق الواسعة النطاق التي أعرب عنها بشأن أنباء الجرائم البغيضة المرتكبة في سريبرينيتسا، لم تبذل جهود جادة للكشف عن الحقيقة. ونحن نتوقع من الأمين العام أن يقدم تقريرا شاملا مع تقييم للأحداث في سريبرينيتسا رغبة في إيضاح الحقائق وتقديم مرتكبي الجرائم إلى المحاكمة. والنتائج التي سيتوصل إليها الأمين العام ستكون درسا للمجتمع الدولي فيما يخص منع تكرار تلك الأحداث في أي مكان في العالم. ويجب على الدول الأعضاء والوكالات والمنظمات المعنية أن توفر كل المعلومات ذات الصلة لإعداد تقرير الأمين العام.

إن بث الحياة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في البوسنة، التي دمرت نتيجة لسنوات من الحرب، يحتاج إلى اهتمام أساسي والتزام دائم من جانب المجتمع الدولي. وينبغي أن يكون لدينا نهج شامل للإصلاح الاقتصادي يسهم في زيادة التنمية المتجانسة للاقتصاد والتجارة في الكيانين وعبر الخط الفاصل بين الكيانات. ونرحب بالدعم الدولي من أجل إنشاء برنامج اقتصادي مع التأكيد اللازم على تطوير القطاع الخاص وتحسين ظروف الاستثمار الأجنبي وإعادة هيكلة القطاع المصرفي وإصلاح النظام المالي، ومع ذلك من المهم أن يرتبط توزيع المساعدة الاقتصادية الدولية على الأطراف المختلفة، بمدى التزامها باتفاق دايتون وبصفة خاصة بمدى التزامها بسلامة ووحدة البلد وبالتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وبعودة اللاجئين والأشخاص المشردين.

لقد قدمت باكستان دعما ماديا وتقنيا وماليا كبيرا للبوسنة والهرسك إعرابا عن تضامننا السياسي مع شعب ذلك البلد. وقد أسهمنا حتى الآن بمليون دولار للمحكمة الدولية. ونحث جميع الدول الأعضاء والمنظمات على أن تسهم بسخاء في الصندوق الطوعي للمحكمة حتى تتمكن من الاضطلاع بمهامها ومسؤولياتها على نحو كفء وفعال كذلك ينبغي ألا يفلت من العقاب مرتكبو أعمال القتل الجماعي سواء كانوا في البوسنة أو في كشمير.

لقد اعتمدت باكستان دائما موقفا يقوم على المبادئ خلال الأزمة في البوسنة والهرسك وقدمت دعمها المعنوي والسياسي غير المشروط لشعب البوسنة والهرسك. ودعمنا هذا يعكس قناعتنا أنه لا ينبغي لأي دولة أن تصبح ضحية بسبب حجمها الصغير، ولا ينبغي لأي شعب أن يعامل بوحشية بسبب أصله أو عرقه. ونعتقد أيضا أنه لا ينبغي أن ينكر الحق المشروع لأي بلد أو أي شعب في الدفاع عن النفس وحقه في أن يشن نضالا مشروعا من أجل الحرية.

ونثق في أن شعب البوسنة والهرسك سيبدي قدرا من المرونة والقوة للتغلب على المشاكل الهائلة التي يواجهها بلدهم. وينبغي للمجتمع الدولي ألا يدخر جهدا لضمان تحقيق الحلم المتمثل في دولة متعددة الثقافات، ومتعددة الأعراق، متحدة ذات سيادة في البوسنة والهرسك، تعيش في سلام وتشارك في السلم الدولي وفي الازدهار العالمي.

إن مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة اليوم يجسد المبادئ والأهداف التي يجب تحقيقها إن أردنا التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة في البوسنة والهرسك وباكستان من بين مقدمي مشروع القرار هذا

ونأمل بحرارة أن تؤيد جميع الدول الأعضاء اعتماده بدون تصويت.

السيد غالوشكي (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن تأييد بلدي للبيان الذي أدلى به ممثل النمسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه. ونظرا لأن الجمهورية التشيكية ما فتئت تركز على ضرورة تحقيق الاستقرار في البوسنة والهرسك، وعملت بنشاط من أجل تحقيق هذا الهدف، فإنني أود أن أتناول جوانب الموضوع التي يرى بلدي أن لها أهمية خاصة.

إن نتائج الجهود التي بذلت لتحقيق التطور السلمي المستقر في البوسنة والهرسك تؤكد أننا نواجه عملية معقدة وشاقة وطويلة. هناك مجالات أحرز فيها تقدم سريع نسبيا صوب تحقيق الأهداف الموضوعة، ولكن هناك أيضا مجالات لم يتحقق فيها حتى الآن توقعات المجتمع الدولي. وتدرك الجمهورية التشيكية تماما بعد هذا الصراع الدموي الطويل أن نفاذ الصبر مع التقدم البطيء في حل مشاكل معينة ليس له مكان، ومع ذلك فإننا نشاطر مواقف المنظمات الدولية والدول الأعضاء في الأمم المتحدة وبصفة خاصة موقف مجلس تنفيذ السلام بأنه كان من الممكن إحراز المزيد من التقدم السريع في الجانب المدني من عملية التعمير. وهذا من شأنه دون شك أن يؤثر تأثيرا إيجابيا على حالة السكان في البوسنة والهرسك وعلى عملية الإنعاش الاقتصادي وتعزيز هياكل الدولة، وكذلك على مدى المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي.

وترى الجمهورية التشيكية أن النتائج الطيبة التي تحققت بشكل مستمر في تنفيذ الجوانب العسكرية لاتفاق دايتون للسلام، تمثل اتجاها إيجابيا يبعث على الأمل ويسرني أن أذكر أن الكتيبة الميكانيكية التشيكية، التي تعمل في القطاع الذي يقع تحت القيادة البريطانية كان لها أيضا دور متواضع في هذا النجاح من خلال أنشطتها ومشاركتها منذ وصول القوات المتعددة الأطراف التي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي، ومن الطبيعي أننا نقدر تقديرا كبيرا الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة بلا كلل، وكذلك مكتب الممثل السامي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمنظمات الدولية الأخرى، وترى أن مشاركتها في الميادين المختلفة في إقليم البوسنة والهرسك أمر لا غنى عنه.

وبفضل تمديد ولاية الممثل السامي، أحرز في الشهور الستة الأخيرة تقدم في مسائل كانت تبدو حتى ذلك الوقت مسدودة على نحو يدعو إلى اليأس مثل الرموز العامة للدولة، والعملة الموحدة، وتوحيد أرقام لوحات السيارات وجوازات السفر وما إلى ذلك. بيد أنه على الرغم من جميع الإنجازات الإيجابية، فإن النظام الحالي للعمل في المؤسسات العامة في البوسنة والهرسك لا يدعو إلى الاستدامة. ونعتقد أن جميع هذه الأنشطة ستضطلع بها بالتدريج هيئات في السلطة التشريعية والتنفيذية المحلية تعمل على نحو كفء.

والواقع أنه بغية تحقيق المزيد من التقدم في البوسنة والهرسك، يجب حسم عدد من المشاكل الرئيسية هناك. وأهمها ضمان سلامة حدود الدولة، ووضع نظام قانوني يتسم بالشفافية والوضوح، والتطبيق العملي لهذا النظام، ونأمل أن تستمر في جميع الكيانات النزعة صوب تحقيق الديمقراطية الوطنية وتنمية علاقات حسن الجوار. وحتى الآن فإن علاقات واتصالات البوسنة والهرسك وكياناتها، مع كثير من البلدان الأخرى في العالم أفضل بكثير من علاقاتها واتصالاتها مع جيرانها المباشرين.

وعلى الرغم من أن هذا العام أعلن باعتباره عام العودة، وأن عودة اللاجئين والأشخاص المشردين تشكل إحدى الدعائم في اتفاق دايتون للسلام، إلا أنه من المؤسف ألا يتحقق تقدم كبير في هذا الميدان. فمعظم اللاجئين الذين يبلغ إجمالي عددهم ١,٣ مليون لاجئ لا يزالون خارج البلاد. واللاجئون الذين عادوا يتجهون إلى المناطق التي تقع تحت سيطرة الكيان الخاص بهم. ولهذا ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم بجهوده المنسقة ما يسمى بعودة الأقليات.

إن الحالة الاقتصادية الصعبة هي أحد الأسباب الرئيسية لقلة عدد العائدين إلى بلدهم. ولذلك يبدو أن الإصلاح الاقتصادي هو أحد الشروط الأساسية اللازمة لمستقبل البلاد. ومن المهم إلى أقصى حد أن توجه المساعدة الدولية إلى جميع المناطق في البوسنة والهرسك. وقد تسهلت هذه العملية الآن نتيجة للاتجاه الإيجابي في جمهورية صربسكا. ومع ذلك فمن الصعب أن نتوقع تحقيق نمو اقتصادي من غير إصلاحات اقتصادية جوهرية، بما في ذلك الخصخصة والتعمير، ومن غير دعم نشط من المواطنين.

والجمهورية التشيكية تقدر تقديرا كبيرا عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وتؤيد تأييدا كاملا إجراء التحقيقات ومعاقبة المسؤولين عن جميع الجرائم التي ارتكبت أثناء الصراع.

ورغم أنه يتعين علينا أن نعترف بأن بعض التقدم الجزئي في التعاون مع المحكمة أمكن تحقيقه في غضون السنة الماضية، نرى أن مستوى هذا التعاون بوجه عام كان بعيدا كل البعد عن الكمال. وبالتالي فإن الجمهورية التشيكية تؤيد تماما قرار مجلس الأمن ١٢٠٧ (١٩٩٨) المؤرخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، الذي يدين رفض جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية التعاون مع المحكمة.

ونرى أن اشتراك عدد كبير من البوسنيين في الانتخابات التي جرت في أيلول/سبتمبر الماضي، والسير السلس لتلك الانتخابات، يعطيان مؤشرا إيجابيا للمستقبل. فقد قدم الناخبون الدليل الواضح على حرصهم على تثبيت الاستقرار في بلدهم، وعلى قدرتهم على أخذ زمام مصير البلد بأيديهم.

ختاما، أود أن أذكر باشتراك بلدي النشط في عملية التعمير والإنعاش الاقتصادي في البوسنة والهرسك بعد انتهاء الحرب، بتزويدها بالموارد البشرية والمادية. والجمهورية التشيكية لها ممثلون في المنظمات الدولية التي تعمل في إقليم البوسنة والهرسك، وكانت مواظبة على إرسال مراقبيها لرصد الانتخابات. وفضلا عن مشاركة بلدي في عملية التعمير الاقتصادي، فإنه يشارك أيضا في تمويل المشاريع الإنسانية والمؤسسات الديمقراطية في البوسنة والهرسك. وفي هذا العام تبرعنا، ضمن جملة أمور، للصندوق الدولي للمساعدة في إزالة الألغام، والصندوق الاستئماني الدولي لإزالة الألغام وتقديم المساعدة لضحايا الألغام في البوسنة والهرسك، الذي أنشأته حكومة سلوفينيا، ولغرفة حقوق الإنسان، ولبرنامج تعزيز استقلال وسائط الإعلام الجماهيري. وأود أن أشير إلى تصميم بلدي على تعميق اشتراكه في هذه المساعدة، وفي عملية بناء الدولة في البوسنة والهرسك، وإعادة دمجها في أوروبا على كل المستويات.

السيد فيدوتوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن الاتحاد الروسي، بينما يشارك بنشاط في الجهود الدولية للتوصل إلى تسوية بوسنية، يرحب بدرجة التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام. ومنطلقنا الأساسي الثابت هنا هو أن هذه العملية يجب الاضطلاع بها في تقيد صارم باتفاق السلام وقرارات مجلس الأمن وسائر الوثائق الدولية، لإيجاد تسوية في البوسنة والهرسك، وأنه من الضروري عدم السماح بأي تفسير عشوائي للولايات الحالية الموكلة إلى الجهاز الدولي.

وخبرة ثلاثة أعوام تقريبا من الجهود الدولية المبذولة لتنفيذ اتفاق السلام دللت بشكل مقنع على أن مفتاح النجاح في إكمال أي عملية تسوية في البوسنة والهرسك يكمن في أيدي الأطراف البوسنية ذاتها، وفي الأجهزة المختصة التي انتخبتها بنفسها.

إن المستوى الراهن للدعم الدولي لا يمكن الإبقاء عليه إلى ما لا نهاية. وهذا يقتضي من جميع الأطراف في البوسنة والهرسك أن تتخذ خطوات إضافية ملموسة تستهدف التدليل بالممارسة العملية على وجود التزام سياسي بتنفيذ أحكام اتفاق دايتون والتوصل إلى مصالحة حقيقية فيما بين الأعراق، وعملية فعالة لتعمير البلد بعد انتهاء الصراع، على أسس ديمقراطية.

وننطلق من فرضية أن مشروع القرار قيد نظرنا اليوم، بصفة عامة، موجه نحو تحقيق الأهداف السالفة الذكر، وتشجيع مزيد من التقدم في عملية البحث عن تسوية بوسنية. وندين بالامتنان لمقدمي مشروع القرار على التنقيحات الإضافية، ونوافق على مبدأ توافق الآراء. وننوه على وجه الخصوص ببعض التوضيحات التي أدخلت في الأحكام المتعلقة بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

والاتحاد الروسي يدأب على دعم الأنشطة التي تضطلع بها المحكمة الجنائية الدولية وفقا للولاية التي كلفها بها مجلس الأمن، واتفاق السلام. وننطلق بثبات من فرضية أن جميع الدول عليها أن تفي بالالتزامات الدولية ذات الصلة في تعاونها مع المحكمة.

وفي الوقت ذاته، نرفض بكل قوة المحاولات التي ترمي إلى توسيع مفهوم هذا التعاون ليشمل إجراء العمليات المسلحة التي سبق التخطيط لها للقبض على المشتبه فيهم. إن اتفاق السلام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والنظام الأساسي للمحكمة الدولية كلها تنص بوضوح على ألا يتم تسليم الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم حرب إلى لاهاي إلا من خلال التعاون مع الأطراف

ذاتها في المحكمة. وهذا النهج يجب التقيد به بدقة في الممارسة العملية. وأي حيد عن هذا النهج، وبصفة خاصة أي ضغوط لا مبرر لها من جانب الأطراف، لا يمكن إلا أن تؤدي إلى تعقد الوضع بشكل خطير، وتزيد من صعوبة عملية البحث عن تسوية سلمية.

إننا نفهم الرغبة في توضيح ظروف الأحداث المأساوية التي وقعت في سياق الصراع في البوسنة، وخاصة فيما يتعلق بالمفقودين في المنطقة الآمنة سريبرنيتسا. ونتوقع أن تغطي هذه المعلومات الأحداث المتعلقة بمناطق آمنة أخرى في البوسنة والهرسك، دون إغفال مفهوم تلك المناطق في حد ذاته، بكل التناقضات الداخلية المتأصلة التي تنم عنها منذ البداية.

وسيواصل الاتحاد الروسي الإسهام على نحو عملي وبناء في تسوية المسائل المعلقة لإيجاد تسوية بوسنية واستعادة البوسنة والهرسك دولة موحدة وديمقراطية ومتعددة الأعراق.

السيد دانيش - يازدي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن قضية الديمقراطية في دولة متعددة الأعراق قضية عكف عليها زمنا طويلا الفلاسفة السياسيون والعلماء السياسيون والناشطون في مجال حقوق الإنسان. والحالة في البوسنة والهرسك تشهد على هذا الجهد الإنساني. وبخلاف المفكرين السابقين الذين شككوا في آفاق الديمقراطية والمؤسسات الحرة في بلد يتألف من قوميات مختلفة، فإن التفكير المعاصر يعول كثيرا على النمو العام للمجتمع البشري، ويذهب إلى أن تصميم مؤسسات ديمقراطية في دول متعددة الأعراق ليس ممكنا فحسب بل ضروريا أيضا؛ والكلمة السحرية هي المصالحة. وهذه المؤسسات لا يمكن بناؤها إلا بطريقة خلاقة توفق بين المصالح المشروعة لمختلف الطوائف، على أساس الظروف المحلية.

وقد بدأت البوسنة والهرسك بداية طيبة في الاتجاه الصحيح بمساعدة المجتمع الدولي، ولا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به في ذلك البلد، وخاصة من جانب شعوب الطوائف المختلفة ذاتها. فثمة حدود للعون الذي يمكن أن يقدمه المجتمع الدولي في مجال إضفاء الصفة المؤسسية على الديمقراطية في أي دولة متعددة الأعراق بما في ذلك البوسنة والهرسك. ويجب الاعتراف بفضل المجتمع الدولي في التطورات العديدة التي استجدت في البوسنة والهرسك، من حيث إحداث تغييرات فعالة، مثل تخفيف قبضة الأطراف والزعماء الذين يذكون الانقسامات العرقية، والإشراف على الانتخابات، وتنفيذ عمليات "اقتناص" مجرمي الحرب الذين وجهت إليهم اتهامات، وتنفيذ العمليات العسكرية الدولية في بانيالوكا، والاستيلاء على جهاز البث التلفزيوني لصرب البوسنة.

ومع ذلك، لا تزال البوسنة والهرسك تعاني الافتقار إلى الأمن العرقي الذي ما زال يمثل السبب الكامن وراء الصراع في ذلك البلد وانعدام الثقة بين المجموعات العرقية. إن الأحزاب والزعماء المستندين إلى أسس عرقية لا يمثلون إلا المصالح الضيقة لهذه المجموعة أو تلك، أو ما يعتبرونه مصالحها، ولا يشعرون بأي تعاطف أو التزام تجاه سائر شعب البوسنة. وبدلا من السعي إلى توفيق المصالح، فإن هذه الأحزاب وهؤلاء الزعماء ينظرون إلى أي تحرك سياسي من منظور لعبة "الحصيلة الصفرية" التي يوضع فيها خط فاصل بين الخاسر والفائز.

يقال إن الزمن يداوي كل الجراح. وقد يداوي الزمن أيضا جراحا أصابت الجميع على امتداد الخطوط العرقية - جراحا جسيمة ومفرطة كتلك التي نكب بها مسلمو البوسنة والهرسك في المقام الأول - شريطة أن تسود العدالة بما يكفي لإرضاء الجريح. وفي هذا السياق، فإن عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة له آثار أبعد بكثير من توزيع الحلوى على مجرمي الحرب، وهو أمر في حد ذاته له أهميته الحاسمة.

واقتناعنا الراسخ أن محاكمة الأفراد المتهمين دون عائق سيساعد كثيرا على أن تسود العدالة وأن تعتبر هي ذاتها بمثابة عدالة، وستؤدي إلى تهدئة الصراع الإثني والكراهية، وبذلك، تعزز توقعات المصالحة والإدماج في تلك المنطقة. وبالتالي، فإن وفدي يؤيد تماما قرار مجلس الأمن ١٢٠٧ (١٩٩٨) الذي يؤكد فيه المجلس من جديد التزام الدول بالامتثال لطلبات المساعدة أو الأوامر الصادرة عن إحدى دوائر المحاكمة، بتنفيذ أوامر الاعتقال المحالة إليها من المحكمة والامتثال لطلباتها المتعلقة بالحصول على معلومات أو إجراء تحقيقات. وفي الفقرة ٣ من ذلك القرار أيضا، فإن المجلس

"يدين عدم قيام جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية حتى الآن بتنفيذ أوامر الاعتقال الصادرة عن المحكمة ضد الأشخاص الثلاثة ...، ويطالب بالتنفيذ الفوري وغير المشروط لأوامر الاعتقال هذه، بما في ذلك نقل هؤلاء الأشخاص إلى المحكمة لاحتجازهم".

وما زال وفدي يشعر بالقلق إزاء العقبات المستمرة التي يواجهها اللاجئون والمشردون الذين يريدون العودة إلى ديارهم، لا سيما في المناطق التي سيشكلون فيها أقلية إثنية. ونؤيد تماما الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي والأمم المتحدة، وشعب البوسنة في المقام الأول لتنفيذ اتفاق السلم بغية تحقيق سلم دائم وعادل في البوسنة والهرسك، يفضي إلى الاستقرار والتعاون في المنطقة وإعادة الإدماج في ذلك البلد على المستويات كافة. وفي هذا السياق، فإن وفدي يؤيد تماما مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/53/L.55.

السيد تورك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تضم سلوفينيا صوتها إلى البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للنمسا نيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه في بداية الجلسة. كما أود، علاوة على ذلك، أن أطرح النقاط التالية.

لقد مضت ثلاث سنوات منذ إبرام اتفاق دايتون للسلام، الذي أنهى أبشع صراع مسلح جرى في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية وأكثرها وحشية. إن محنة الحرب في البوسنة أتت بدروس ذات أهمية عالمية. فقد كانت حربا عدوانية ضد دولة ناشئة فضلا عن كونها حربا تتسم بالوحشية بصورة خاصة. وذكر العالم مرة أخرى بأن الإبادة الجماعية - أو "التطهير العرقي" كما سميت في حالة البوسنة - احتمال حقيقي، يمكن أن يحدث إذا عجز المجتمع الدولي عن مساعدة ضحايا العدوان الضعفاء العزل.

وانتهت الحرب في عام ١٩٩٥ بعد سلسلة من الهزائم العسكرية لقوات العدوان. وشجع تغير الحالة العسكرية المجتمع الدولي على التدخل بقوة عسكرية وسياسية حاسمة فقد أوجد اتفاق دايتون للسلام إطارا للعيش في سلام ووضع الأساس للهيكل الدستوري الجديد للبوسنة والهرسك. ويمثل إبرام الاتفاق وتنفيذه التدريجي إنجازا حقيقيا على الصعيد الدولي.

غير أن هناك عدة عناصر أساسية في الاتفاق لم تنفذ بعد. فعدد اللاجئين والمشردين العائدين صغير للغاية. ومعدلات حالات عودة الأقليات منخفض بصورة خاصة. وما زالت المؤسسات السياسية المشتركة تعمل بشكل غير ملائم. وتظل المصالحة الوطنية وإرساء الديمقراطية والإنعاش الاقتصادي عند نقطة البداية، بينما تجري إعادة تكوين قوة الشرطة وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها بمعدلات متفاوتة، وفقا للكيانات والمقاطعات.

ولم تبلغ عملية السلام في البوسنة والهرسك النقطة التي لا يمكن الرجوع فيها بعد. ومغادرة المجتمع الدولي البوسنة والهرسك في الوقت الحالي من شأنها أن تكون سابقة لأوانها. فما زال البلد في مرحلة حساسة من بناء السلام بعد انتهاء الصراع. ولذلك، سيلزم استمرار الوجود الدولي والمسؤولية الدولية عن السلام والتنمية في البوسنة والهرسك لفترة أطول قبل الوصول إلى مرحلة السلام القابل للاستمرار ذاتيا. ونأمل أن نستطيع مستقبلا أن نستذكر البوسنة والهرسك كمثال على التدخل الدولي الناجح الذي نقل البلد من وسط الصراع إلى مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق وإلى حالة من الرخاء والتكامل الاقتصادي داخل منطقة أوروبا الأوسع نطاقا.

وتعد عودة اللاجئين والمشردين شرطا من أهم الشروط الحاسمة للسلام الدائم في البوسنة والهرسك. لقد أعلن المجتمع الدولي عام ١٩٩٨ عاما للعودة. ومن دواعي خيبة الأمل أن الأرقام لا ترقى إلى ما كان متوقعا ومستهدفا. إن عدم تحقيق النجاح فيما يتصل بحالات العودة دليل آخر على مدى هشاشة السلام في البوسنة والهرسك ومقدار ما يجب أن يبديه المجتمع الدولي من عزم وثبات في تنفيذ اتفاق السلام.

والثبات والعزم ضروريان في جميع جوانب بناء السلام في البوسنة والهرسك. وترى سلوفينيا أنه يجب أن يقدم للعدالة جميع الذين ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية والمسؤولين عن إبادة الأجناس في البوسنة والهرسك أو الذين شاركوا فيها. وإلى أن يتم ذلك، ستبقى عملية المصالحة في البوسنة والهرسك مقيدة بدرجة كبيرة. ونحيي جهود المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في مجال إقامة العدالة لشعب البوسنة والهرسك. فالعدل شرط أساسي لإقامة سلام دائم. ويسعدنا أن نلاحظ استعداد الممثل السامي وقائد قوة تثبيت الاستقرار

لاستعمال ما لديهما من سلطة لإنفاذ أحكام اتفاق السلام، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالامتثال لأوامر المحكمة.

وهناك عنصر إضافي وأساسي للسلام والمصالحة الوطنية هو ضرورة إلقاء الضوء على مصير أكثر من ٠٠٠ ١٩ من الأشخاص المفقودين، منهم، على وجه الخصوص، أكثر من ٠٠٠ ٧ من المدنيين من منطقة سربرينتسا التي أعلنتها الأمم المتحدة منطقة آمنة. وقد أحاط وفدي علما بالبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لهنغاريا في وقت سابق في هذه المناقشة، عندما تكلم ببعض التفصيل وبإقناع بالغ عن سربرينتسا. ونحن نشاركه مشاعره ونتطلع إلى التقرير الشامل والتحليلي الذي سيقدمه الأمين العام إلى الجمعية العامة والذي سيعده وفقا لمشروع القرار الذي ستتخذه الجمعية العامة اليوم.

ومن المجالات التي تعتبرها سلوفينيا مهمة بصورة خاصة لتطبيع الحياة في البوسنة والهرسك، في هذه المرحلة، إزالة الألغام، حيث تمكن إزالتها من نجاح عودة اللاجئين بقدر أكبر وتساعد على عودة النشاط الاقتصادي في البلد. وهذه هي بعض الأسباب التي دعت سلوفينيا إلى إنشاء الصندوق الاستئماني الدولي لإزالة الألغام وتقديم المساعدة لضحايا الألغام في البوسنة والهرسك، في آذار/ مارس ١٩٩٨. والغرض الأساسي من هذه المبادرة إنساني الطابع: وهو مساعدة المدنيين، من ضحايا الألغام المضادة للأفراد، وكذلك ضحايا الحرب الآخرين في البوسنة والهرسك. وتحاول سلوفينيا المساهمة، بمبادرتها، في تعزيز عملية بناء السلام بعد انتهاء الصراع وإعادة التأهيل في البوسنة.

وقبل أن أختم كلمتي، أود أن أشير إلى مسألة لم تحسم، سيؤدي حلها أيضا إلى الإسهام إيجابيا في عملية السلام في البوسنة والهرسك: وهي مسألة خلافة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة التي لم يعد لها وجود. لقد تكلم الممثل الدائم للبوسنة والهرسك عن هذه المسألة في وقت سابق ونحن نشاركه رأيه. فما زالت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) تعرقل إجراء المفاوضات بشأن الخلافة. وهذا يعرقل عملية تطبيع العلاقات بين الدول الخلف ليوغوسلافيا السابقة ويضر بالاستقرار الاقتصادي والسياسي في المنطقة. ونأمل أن يساهم الاجتماع المقبل لمجلس تنفيذ السلام في مدريد في البحث عن نهج فعال لحل قضايا الخلافة.

وختاما، أود أن أركز على أهمية استمرار اهتمام الأمم المتحدة وجمعيتها العامة ببناء السلم بعد انتهاء الصراع في البوسنة والهرسك. ولما كانت تلك مسألة عالمية فيجب أن تظل الشغل الشاغل للهيئة السياسية الأولى في العالم، ألا وهي الجمعية العامة للأمم المتحدة. ونأمل أن يعتمد مشروع القرار المقدم لتبت فيه الجمعية العامة اليوم بتوافق الآراء وأن يكون مضمون مشروع القرار هذا، الذي تفخر سلوفينيا بالمشاركة في تقديمه، هاديا لأعمال جميع المشاركين في الجهد الرامي إلى إرساء سلام عادل ودائم في البوسنة والهرسك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند. وقبل أن نبدأ النظر في مشروع القرار المعروض علينا، أعطي الكلمة لممثل البوسنة والهرسك.

السيد شاكر بيه (البوسنة والهرسك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أتحدث باختصار عن تغيير فني صغير واحد فقط في مشروع القرار منذ أن بدأنا صياغته. فقد أبلغت للتو بأن التسمية الصحيحة لما ورد في الفقرة ١٥، من مشروع القرار على أنه "لجنة معايير وتراخيص وسائل الإعلام الوسيطة" ينبغي أن تكون "لجنة وسائل الإعلام المستقلة". إذن فسنحذف عبارة "لجنة معايير وتراخيص وسائل الإعلام الوسيطة" ونضع مكانها عبارة "لجنة وسائل الإعلام المستقلة".

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/53/L.55، بصيغته المنقحة شفويا. وأود أن أعلن أنه منذ عرض مشروع القرار انضمت ألمانيا وبنغلاديش وتونس وسنغافورة إلى مقدميه.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/53/L.55، بصيغته المنقحة شفويا؟

اعتمد مشروع القرار A/53/L.55، بصيغته المنقحة شفويا (القرار ٣٥/٥٣).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٤١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

تقارير اللجنة الخامسة

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستنظر الجمعية العامة الآن في تقريري اللجنة الخامسة بشأن البندين ١٢ و ١١٨ من جدول الأعمال.

ما لم يكن هناك اقتراح في إطار المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقريري اللجنة الخامسة المعروضين على الجمعية اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من ثم ستقتصر البيانات على تعليلات التصويت. ومواقف الوفود فيما يتعلق بتوصيات اللجنة الخامسة قد أوضحت في اللجنة وترد في المحاضر الرسمية ذات الصلة.

هل لي أن أذكر الأعضاء بأنه وفقا للفقرة ٧ من مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، وافقت الجمعية العامة على أن تقتصر الوفود، قدر الإمكان، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليل تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة.

وهل لي أن أذكر الوفود أيضا بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، تحدد بيانات تعليل التصويت بمدة عشر دقائق.

وقبل أن نبدأ البت في التوصيات الواردة في تقريري اللجنة الخامسة، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سنشرع في البت في التقريرين بالطريقة نفسها التي تمت في اللجنة الخامسة، ما لم تُخطَر الأمانة بغير ذلك.

البند ١٢ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقرير اللجنة الخامسة (A/53/694)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستبت الجمعية العامة الآن في مشروع المقرر الذي أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٤ من تقريرها.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع المقرر؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في الفصول التي خصصت للجنة الخامسة من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي؟**

تقرر ذلك.

البند ١١٨ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (A/53/464/Add.2)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **ستبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٩ من تقريرها.**

وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو الحذو نفسه؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٣٦/٥٣).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١١٨ من جدول الأعمال.**

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.